

# نظام الشركات

٥١٣٨٥

الرقم ٦/ ٢

التاريخ ١٣٨٥/٢/٢٢ هـ

بسم الله تعالى

حسن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ وتاريخ ١٣٨٥/٢/١٧ هـ .

وبعد الاطلاع على المادة ( ١٦ ) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي

رقم ٣٨ وتاريخ ٢١ شوال عام ١٣٢٧ هـ .

مرسوم بصالحوات . -

اولاً - الموافقة على نظام الشركات بالعينة المرفقة لهذا .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة تنفيذ مرسومنا هذا .





( نظام الشركات )

لقد كان المذهب الفقهي الذي أخذت المملكة باسمها وتبنت كافة تراحي الحياة منذ عهد جلالته الملك عبد العزيز رحمه الله أثرها الكبير في ازدهار التجارة وازدياد الشروط العمرانية الكبيرة مثل شق الطرق وإنشاء المطارات وإقامة السجون والمنشآت الحكومية والأهلية . ومع كثرة هذا العمل وجماعة تبعاتها بدت حاجات الأفراد ملحة إلى تظافر جهودهم وتجميع لقائهم في العمل والانتاج بإنشاء الشركات التي تتوفر لديها من الثروات المالية والفنية والإدارية في مواجهة تلك التبعات ، مما لا يتوفر لدى كل فرد على حدة وكان من نتيجة ذلك أن تفر عدد الشركات في بضع سنوات من بضع عشرات إلى بضع مئات وهي لا تزال تستمر في إحصاءه في العمل من فوائد جمعة تحققت بها المصلحة العامة ومصلحة الأفراد مجتمعين ومنفصلين .

وبالرغم من أن الثروات التي استت في تلك الفترة القصيرة من الزمن قد شلت في أغراضها كافة أوجه النشاط المالي والتجاري والصناعي ، وبلغت رؤوس الأموال المستسوقة لها حدة شاذة لا يمكن إحصاءها ، وزاد - أقبال الدوائر الحكومية والأفراد على التعامل معها ، فإن نموس الأنظمة التي تحكمها لا تزيد حتى الآن على بضع مئات من الشركات في نظام المحكمة التجارية لم تكن كافية لمواجهة كافة المسائل المتعلقة بالشركات سواء عند إنشائها أو خلال مرادلة فعاليتها أو عند انقائها وتصفيتها .

وإزاء هذا القصور لدى الأفراد في تأسيس شركاتهم ومعالجة أمورها ، وإلى اقتباس الفوائد المعمول بها في الدول الأخرى ، واختلاف السبل واختلاف الأمور في كثير من الأحوال اختلافاً يجعل هيئة الوزارة في مراقبتها والإشراف عليها ميسورة .

ومن مبادئ السياسة الواجبة إلى وضع نظام شامل للشركات ، بوضع الأحكام الواجبة الاتباع في تأسيسها وفي مرادلتها لئلا لها عند انقائها وتصفيتها ، وبين مدى صلاحيات الوزارة في مراقبتها والإشراف عليها حفاظاً للمصالح العامة ومحافظة على طمأنينة تلك الشركات من أموال الأفراد ، وغرض الميزان على مخالفة تلك الأحكام .

والنظام المعمول به يشاؤل في عمره تنظيم الشركات التي تنشأ بطريق المصد ، ويتفق فيها اثنان أو أكثر على العمل للمكسب ليكون القسم والغرم بينهم حسب الاتفاق ، وهذا النوع من الشركة مشروع بالنسبة والأجماع أما السنة فصاروا في الحديث القدسي وهو ( يقول الله تعالى ) أنا ثالث الشريكين طالم يكن أحدهما حاضراً - فإن غاب خرجت من بينهما ) ومازوا أن أسامة بن زيد بن جابر ( إلى رسول الله ص ) فقال اشتريني ٢٢ فقال عليه الصلاة والسلام : كيف لا أفرطك وكنت شريكي ونعم الشريك لا تدارى ولا تطارى وقد بعث علي الله عليه وسلم والناس يتعاملون بهذه الشركة فأقرهم عليها حيث لم ينههم ولهم شكر عليهم والتقرير أحمد وهو السنة . وأما الأجماع فصاروا من اشتراك المسلمين في التجارة من صدر فلا سلام الآن بدون تكسر .

ولم يكن بد عند وضع النظام من الاعتماد أساساً على ما استقر في العمل من الفوائد التي اعتقدها التجارة صلاحياتها وظهرت بين الأفراد تفسيراً المرفوع مع الأخذ بالمصالح من أحكام أنظمة الدول الأخرى - تحفظاً للخطاب الذي تفرغه الصفة الدولية للتجارة التي دعت ولا تزال تدعو إلى توحيد الأنظمة التجارية كوسيلة من وسائل تحقيق الرخاء للجميع وذلك بعد اعتماد ما يمكن أن يتعارف من هذه الأحكام وتطبيق الفوائد مع الشرع الحنيف ، ودون المساس بالصهر المستقلة للشركات التي جرى المسلمون في الماضي على إنشاءها ، وإنما لذلك من النظام في المادة ( ٢ ) أنه بعد بيان أشكال الشركات التي يصرى عليها ، على ما يأتي : أ) مع عدم المساس بالشركات المعترف بها في الشريعة الإسلامية ، وتكون بالذات كل شركة لا تتخصص

أحد الأشكال المذكورة . . الخ - كما نص في المادتين ٢١٩ و ٢٢٠ ( الفاضل بالمقوبات ، على عدم - الاخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة فأكده بذلك على الأفراد في تأسيس الشركات التي تعارض عليها الناس في الماضي أن هم شاركون ، وأكده عدم جواز تخليق شيء من الجزاءات عليهم في مثل هذه الحالات وأقر بأن أحكام الشرع الحنيف أصل لا يجوز التفرغ عليه .

والواقع أن كافة أنواع الشركات التي تقتضها المشروع ، على تباين أشكالها وأحكامها ، لا تختلف من الشركة التي كانت معروفة في الماضي إلى التي بعد التفاضل الجزئية التي لا تفسد إلا من العامة في المعاملات - المشروعة ودون أن تحلل حراماً أو شعراً حلالاً ، أو تمارس نشاطاً أو سنة أو جملتها .

أما على الاختلاف فتخرج من أساسها إلى اتساع دائرة المعاملات مما كانت عليه في الماضي مع تنوع موهبتها وأشكالها على نحو لم يكن معروفاً أو متوقفاً ، هذا فضلاً عن أن مصلحة الأمة أصبحت تقتضي تحقق إشراف الحكومة على الشركات ومراقبتها ، وبهذا الإشراف وتلك المراقبة تضمن الحكومة عدم خروج الناس على أحكام الشرع الحنيف سواء عند إنشاء الشركات أو عند مباشرتها لنشاطها . . .

- الباب الاول . . احكام عامه  
الباب الثاني . . شركة التنازل  
الباب الثالث . . شركة التوصية المهيطة  
الباب الرابع . . شركة المحامه  
الباب الخامس . . شركة المصاحه  
الباب السادس . . شركة التوصية بالاسهم  
الباب السابع . . الشركة ذات المسئولية المحدوده  
الباب الثامن . . الشركة ذات رأس المال القابل للتخفيض  
الباب التاسع . . الشركة التعاونيه  
الباب العاشر . . تحول الشركات واندماجها  
الباب الحادي عشر . . تصفية الشركات  
الباب الثاني عشر . . الشركات الاجنبيه  
الباب الثالث عشر . . العقوبات  
الباب الرابع عشر . . هيئة حسم منازعات الشركات التجاريه  
الباب الخامس عشر . . احكام ختامه

- مادة (١) الشركة قد يلتزم بمقتضاء شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح ،  
بتقديم حصة من مال أو عمل ، لا تقسم ماله بقتسام هذا المشروع من ربح أو من خسارة .
- مادة (٢) تسري أحكام هذا النظام ، وبالأخص ما يخص شروط الشركة وتواعد العرف ،  
على الشركات التالية :-

- ١ - شركة التضامن
- ٢ - شركة التوصية البسيطة .
- ٣ - شركة المحاصة
- ٤ - شركة الساهمة
- ٥ - شركة التوصية بالأسهم .
- ٦ - الشركة ذات المسئولية المحدودة .
- ٧ - الشركة ذات رأسمال القابل للتغيير
- ٨ - الشركة المتعاضدة

ومع عدم الأساس بالشركات المعترف بها في الشريعة الإسلامية ، تكون باطله كل شركة لا تتخذ  
أحد الأشكال المذكورة ويكون الأشخاص الذين شملوا بأسمائها مسئولين شخصياً وبالانضمام  
من الالتزامات الناشئة من هذا التعاضد . (١)

مادة (٣) يجوز أن تكون حصة الشريك مبلغاً معيناً من النقود ( حصة نقدية ) ويجوز أن تكون حصة  
معيّنة ( كما يجوز ) في غير الأموال المستفاد من أحكام هذا النظام - أن تكون عملاً ولكن  
لا يجوز أن تكون حصة الشريك ماله من سمعة أو نفوذ .  
وتكون الحصص النقدية والحصص المعينة وحدها رأس مال الشركة ، ولا يجوز تعدد بل رأس  
المال إلا وفقاً لأحكام هذا النظام وبالأخص ما يخص الشروط الواردة في عقد الشركة  
أو في نظامها . -

مادة (٤) إذا كانت حصة الشريك حصة ملكية أو حق منفعة أو حق آخر من الحقوق التي ترد على  
المال ، كان الشريك مسئولاً وفقاً لأحكام عقد البيع من ضمان الحصة في حالة الهلاك -  
أو الاستملاك أو ظهور عيب أو نقص فيها . فإذا كانت الحصة واردة على مجرد الانتفاع بالمال  
طبقت أحكام عقد الإيجار على الأمور المذكورة .  
وإذا كانت حصة الشريك حقوقاً له لدى الغير فلا أثر له قبل الشركة إلا بعد تحصيلها  
منه الحقوق .

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٨ هـ ، نظراً ما صدر بشأن النظام .

وإذا كانت حصص الشريك صلا ، كان كل كسب ينتج من هذا العمل من حق الشراكة .  
ومع ذلك فلا يكون الشريك بالعمل ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه  
من حقلي براءة اختراع إلا إذا اتفق على ذلك .

مادة ( ٥ ) يعتبر كل شريك مدنياً للشركة كعضو التي تعهد بها فان تأخر في تقديمها من -  
الاجل المحدد لذلك كان مسؤولاً في مواجهة الشركة من تعويض الضرر الذي يترتب  
على هذا التأخير .

مادة ( ٦ ) لا يجوز للدائن الشخصي لأحد الشركاء أن يتقاضى حق من حصته منه في رأس مال  
الشركة ، وإنما يجوز له أن يتقاضى حق من نصيب الدين المذكور في الأرباح وفلسا  
لميزانية الشركة . فإذا انقضت الشركة انتقل حق الدائن إلى نصيبه منه فيما -  
يغير من أموالها بعد سداد ديونها .

وإذا كانت حصص الشريك مستقلة في أسهم كان لدائته الشخصي ، فضلاً عن الحقوق  
المشار إليها في الفقرة السابقة ، أن يطلب بيع هذه الأسهم ليتقاضى حقه من  
حصيلها المبيع . ومع ذلك لا يبرى الحكم المذكور على أسهم الشركة لتعاونية .

مادة ( ٧ ) يتقاسم جميع الشركاء الأرباح والخسائر فإذا اتفق على حرمان أحد الشركاء  
من الربح أو على إعطائه من الخسارة كان هذا الشرط باطلاً ، وتطبق في هذه  
الحالة أحكام المادة ( ٩ ) .

ومع ذلك ، يجوز الاتفاق على إعطاء الشريك الذي له حق في السحابة نصيب  
الخسارة بشرط ألا يكون قد تقرر لفاجر من حله .

مادة ( ٨ ) مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ( ١٠٦ و ١٠٥ ) لا يجوز توزيع النصف على الشركاء  
إلا من حالي الربح . فإذا وزعت أرباح صورية على الشركاء جاز لدائتي الشركة  
مطالب كل شريك ، ولو كان حسن النية ، برده ما دفعه منها .  
ولا يلزم الشريك برده الأرباح الحقيقية التي قبضها ولو ضوت الشركة بمخالفات  
في السنوات التالية .

مادة ( ٩ ) إذا لم يعمد عقد الشركة نصيب الشريك في الأرباح أو في الخسائر كان نصيبه  
منها بنسبة حصته في رأس المال .

وإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشريك في الربح كان نصيبه في الخسارة  
معادلاً لنصيبه في الربح . وكذلك الحال إذا اقتصر العقد على تعيين نصيب  
الشريك في الخسارة .

وإذا كانت حصص الشريك قاصرة على حصة ، وتبين في عقد الشركة تقسيمه في الربح  
أو في الخسارة كان له أن يطلب تقسيم حصة ويكون هذا التقسيم أساساً لتحدد  
حصته في الربح أو في الخسارة وفقاً للضوابط المتخذة ، وإذا أقر بالشريك فضلاً من

صله . نقود او ممتلكات له نصيب في الربح او في الخسارة من حصته بالعمل ونصيب آخر من حصته .

النقدية او الممنوعة . (١)

مادة (١٠) باستثناء شركة المصارف ، يثبت عقد الشركة ، وكذلك ما يطرأ عليه من تعديل ، بالكتابة

امام كاتب عدل والا كان العقد او التعديل غير نافذ في مواجهة الغير .

ولا يجوز للشركة الاحتجاج على الغير بعدم نفاذ العقد او التعديل الذي لم يثبت

على النعماء المتقدم وانما يجوز للغير ان يحتج به في مواجهتهم .

ويسأل مدبري الشركة او اعضاء مجلس ادارتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يترتب عليه

الشركة او الشركة او الغير بسبب عدم كتابة عقدها او ما يطرأ عليه من تعديل . (٢)

مادة (١١) باستثناء شركة المحاصة ، يشهر المدبرون او اعضاء مجلس الادارة عقد الشركة ، وما يطرأ

عليه من تعديلات ونقالات احكام هذا النظام .

فأذا لم يشهر العقد على النعماء المذكور كان غير نافذ في مواجهة الغير .

وان اقتصر عدم النشر على بيان او اكثر من البيانات الواجب نشرها كانت هذه البيانات

وحد ها غير نافذة في مواجهة الغير .

ويسأل مدبري الشركة او اعضاء مجلس ادارتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة

او الشركة او الغير بسبب عدم النشر .

مادة (١٢) جميع العقود والمعاملات والاعلانات وغيرها من الاوراق التي تصدر عن الشركة يجب ان عمل

اعصها ويثبتان من توقيعها ومركزها الرسمي .

ويضاف الى هذه البيانات ، في غير شركة المصارف وشركة الترخيم البسيطة ، بيان من مديري

رأس مال الشركة ومقدار المدفوع مسبقا .

وان اطلقت الشركة وجب ان يذكر في الاوراق التي تصدر عنها البيانات المتضمنة .

مادة (١٣) فيما عدا شركة المحاصة ، تعتبر الشركة من وقت تأسيسها شخصاً اعتبارياً ولكن لا يحتج بهذه

الشخصية في مواجهة الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر .

مادة (١٤) باستثناء شركة المحاصة ، تتخذ كل شركة تؤسس وفقاً لحكام هذا النظام مركزها الرئيسي

في المملكة . وتعتبر هذه الشركة محدودة الجنسية ، ولكن لا تستتبع هذه الجنسية

بالضرورة تشجيع الشركة بالملف المضمون على السعوديين .



(١) حلت الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٨هـ ، انظر ما صدر

بشأن النظام .

(٢) حلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤١٢/٢/٣٠هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

مع مراعاة اسباب الانقضاء الخاصة بكل نوع من انواع الشركات، تنقضي كسـل شركة باحد الاسباب الآتية .

- (١) انقضاء البـدـة المحددة للشركة .
  - (٢) تحقق الغرض الذي اُسست من اجله الشركة واستحالة الغرض المذكور
  - (٣) انتقال جميع الحصص او جميع الاسهم الى شريك واحد .
  - (٤) هلاك جميع مال الشركة او معظمه بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً .
  - (٥) انقـاض الشركة على حل الشركة قبل انقضاء مدتها ، مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك .
  - (٦) اندماج الشركة في شركة اخرى .
  - (٧) صدور قرار بحل الشركة من هيئة حكم خازنات الشركات التجارية بناءً على طلب احد ذوي الشأن وبشرط وجود اسباب خطيرة تبرر ذلك .
- وتتم تصفية الشركة عند انقضاءها وفقاً للاحكام الواردة في الباب السادس عشر من هذا النظام وذلك بالقرار الذي لا تتعارض فيه هذه الاحكام مع شروط عقد الشركة او نظامها .

#### الباب الثاني

#### شركة التضامن

مادة (١٦) شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شركتين او اكثر مسئولين بالتضامن في جميع اموالهم من ديون الشركة .

مادة (١٧) يكون اسم شركة التضامن من اسم شريك واحد او اكثر مقروناً بما ينشأ عن وجود شركة ، ويكون اسم الشركة مطابقاً للحقيقة ، قال اشتمل على اسم شخص اجنبي عن الشركة مع طبع بذلك كان هذا الشخص مسئولاً بالتضامن من ديون الشركة .

ومع ذلك يجوز للشركة ان تنفي في اسما اسم شريك انصب منها او توفي ، اذا قبل ذلك الشريك الذي انصب او ورثة الشريك الذي توفي .

مادة (١٨)

لا يجوز ان تكون حصص الشركة مثقلة في حكوك قابلة للتداول . ولا يجوز للشريك ان يتنازل عن حصته الا بموافقة جميع الشركاء او بموافقة ادارة الشركة الواردة في عقد الشركة . وفي هذه الحالة يشتر التنازل بالطريق المنصوص عليها في المادة (٢١) .

وكل اتفاق على جـواز التنازل عن الحصص دون قصد بمقتضى ما طـبـل . وسـمـح ذـلـك

- يجوز للشريك ان يتنازل الى الغير من الحقوق المتعلقة بحصته ولا يكون له هذا التنازل اثر الا بين طرفيه
- مادة ( ١٩ ) اذا انضم شريك الى الشركة كان مسئولاً بالتضامن مع باقي الشركة في جميع ماله من ديون الشركة السابقة واللاحقة لانضمامه . وكل اتفاق على غير ذلك بين الشركة لا ينفذ في مواجهة الغير .
- وانما انسحب شريك من الشركة فلا يكون مسئولاً عن الديون التي تنشأ في ذمتها بعد شهر انسحابه .
- وانما تنازل احد الشركاء عن حصته فلا يبرأ من ديون الشركة قبل دافعتها الا اذا اقروا هذا التنازل .
- مادة ( ٢٠ ) لا يجوز مطالبة الشريك بأن يؤدي من ماله ديناً على الشركة الا بعد ثبوت هذا الدين في ذمتها ، بما قرار المسئولين من ادارتها او بقرار من هيئة حكم منازعات الشركات التجارية ، وبعد اعذار الشركة بالوفاء .
- مادة ( ٢١ ) على مديري الشركة ، خلال ثلاثين يوماً من تأسيسها ، ان ينفذوا ملخصاً من عقد هائي — بريدة يومه توزع في المركز الرئيسي للشركة ، وأن يظلوا في المحامد المذكورة الشركة في سجل الشركات بحملتها الشركات . (١)
- وطيهم فضلاً عن ذلك قيد الشركة في السجل التجاري وفقاً لحكام نظام السجل التجاري .
- ويشهر بنفس الطرق السابقة كل تعديل يطرأ على بيانات الملخص المشار اليه .
- مادة ( ٢٢ ) يشتمل ملخص عقد الشركة بحلة خاصة على البيانات التالية :  
 ١ - اسم الشركة وعرضها ومركزها الرئيسي ونوعها وان وجهات .  
 ٢ - اسما الشركة ومعالقاتهم ومبشرين وجناباتهم .  
 ٣ - رأس مال الشركة وتصرفه كذا بالحصة التي تصب كل شريك يتقدم بها ومحماد استحقاقها .  
 ٤ - اسما المديرين ومن لهم حق التوقيع نيابة عن الشركة .  
 ٥ - تاريخ تأسيس الشركة وعدها .  
 ٦ - بدء السنة المالية وانتهاؤها .
- مادة ( ٢٣ ) لا يجوز للشريك ، دون موافقة باقي الشركة ، ان يحضر لحسابه او لحساب الغير نشاطاً من نوع نشاط الشركة ولا ان يكون شريكاً في شركة تنافسها اذا كانت هذه الشركة لا غري شركة نظام او شركة توصية او شركة ذات مسؤولية محدودة .
- وانما اخل احد الشركاء بهذا الالتزام كان للشركة ان تطالبه بالتعويض وان تعتبر الحظيات التي قام بها لحسابه الخاص قد تمتد لحساب الشركة .

(١) حلت مبردة (نظام الشركات) في (١٩٩٠) العامة للشركات) فيما وردت في هذا الملخص ، كما حلت كلاسنة (نظام  
 لوتيمها) في (نظام لوتيمها) . وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٠٦/٦/١٤٠٦ هـ .

- مادة ( ٢٤ ) لا يجوز للشريك غير المدبر ان يخل في ادارة الشركة .
- ولكن يجوز للشريك ان يطلع بنفسه في مركز الشركة على سوا اعمالها وان يفحص دفاترها ومستنداتها وان يستفزع بنفسه ببيان موجزا في حالة الشركة العاليه من واقع دفاترها ومستنداتها وان يوجه النصح لمدبرها . وكل اتفاق على خلاف ذلك يمتنع باطلا .
- مادة ( ٢٥ ) تصدر القرارات بالاغلبية العددية لراة الشركة بالتمسك الشركة على خلاف ذلك . ومع ذلك فلا تكون القرارات المتخذة بتمديد مدة الشركة صحيحة الا اذا اعد رعايا اجماع .
- مادة ( ٢٦ ) تمسك الارباح والخسائر ونصيب كل شريك فيها عند نهاية السنة المالية للشركة وانتم الميزانية وحساب الارباح والخسائر .
- ومع ذلك شريك اذا انشأ الشركة بنصيبه في الارباح بمجرى تعيين هذا النصيب .
- ويكفل مانع من رأس مال الشركة بسبب الخسائر من ارباح السنوات التالية ولكن لا يلتزم الشريك بتغطية مانع من حصته في رأس المال بسبب الخسائر الا بموافقة .
- مادة ( ٢٧ ) يجوز ان يمين الشركاء في هذه الشركة اذ في هذه مستقلة براءا اكثر من بين الشركاء ومن غيرهم .
- واذا تمت المدبرون ان يمين اختصاص كل منهم ودون ان يمين على عدم جواز انفراد اي منهم بالادارة ، كان لكل منهم ان يقوم منفردا بى عمل من اعمال الادارة على ان يكون لباقي المدبرين الاعتراض على العمل قبل تمامه . وفي هذه الحالة تكون المصدرة باغلبية آراء المدبرين ، فاذا تساوت الآراء وجب عرض الا على الشركة .
- واذا اشترط ان تكون قرارات المدبرين بالا اجماع او بالاغلبية فلا تجوز مخالفة هذا الشرط الا لا مرأجل يترتب على تفويته خسارة جسيمة للشركة .
- مادة ( ٢٨ ) اذا لم يحدد الشركاء طريقة ادارة الشركة ، كان لكل منهم ان ينفرد بالادارة على ان يكون لباقي الشركاء . اولاً في منهم الاعتراض على اي عمل قبل تمامه ، ولاغلبية الشركاء الحائلي رفض هذا الاعتراض .
- مادة ( ٢٩ ) للمدبر ان يباشر جميع اعمال الادارة العادية على ان يخل في فرض الشركة ، وانتم يمين عقد الشركة على تنفيذ سلطته في هذا الخصوص .

وله ان يتصالح على حقوق الشركة اوان يطلب التحكيم اذا كان في ذلك مصلحة للشركة .  
وتلتزم الشركة بكل عمل يصير به المدينين اصبحت في حدود سلطته ، ولو استعمل المدين توقيع الشركة  
لحسابه الا اذا كان من تعاقد معه من غير .

مادة ( ٣٠ ) لا يجوز للمدين ان يباشر الاعمال التي تجاوزت اذ اراء الحادية الا بموافقة الشركة ، وينص صريح  
في العقد ، ويصرى هذا المطلب صفة خاصة على الاعمال الآتية :

- ١ - الشروط ماعدا الشروط الصغيرة المستعمارة .
- ٢ - بيع عقارات الشركة الا اذا كان هذا البيع مبادىء في غرض الشركة .
- ٣ - رهن عقارات الشركة ولو كان مبررا لعقود الشركة بجميع العقارات .
- ٤ - بيع شجر الشركة او ممتلكاتها .

مادة ( ٣١ ) لا يجوز للمدين ان يتعاقد لحسابه الخاص مع الشركة الا باذن خاص من الشركة ، بعد رضى كل حالة  
على حدة . ولا يجوز للمدين ان يباشر نشاطا من نوع نشاط الشركة الا بموافقة جميع الشركة .

مادة ( ٣٢ ) يحال المدين من جميع الاموال التي يملكها الشركة او الشركة او المدين ، او المدين بموجب مخالفة شروط  
عقد الشركة او بموجب ما يحد منه من اخطاء في اداء عمله وكل اتفاق على خلاف ذلك يعتبر باطلا  
لم يكن .

مادة ( ٣٣ ) اذا كان المدين يرضى كما سمينا في عقد الشركة فلا يجوز عزله الا بقرار من هيئة حكم منازعات  
الشركات التجارية بناء على طلب اقلية الشركة . وبشرط وجود سوء نية . وكل انفساخ  
على خلاف ذلك يعتبر باطلا . ويترتب على عزل المدين في الحالة المذكورة حل الشركة عالم  
ينص العقد على خلاف ذلك .

واذا كان المدين يرضى كما سمينا في عقد مستقل وكان من غير الشركة ، سواء كان مدينا في عقد  
الشركة او في عقد مستقل ، جاز عزله بقرار من الشركة ولا يترتب على هذا العزل حل الشركة .  
واذا كان المدين جريز في وقت غير لائق او لم يصبغ شرعي جاز له ان يطالب الشركة  
بتمريض ما احببه من غير .

مادة ( ٢٤ ) إذا كان المدير شريكاً معيناً في شركة فلا يجوز له أن يحتل الإدارة لغير سبب مقبول ولا أن يحتل من حقوقه من التعويض . ويترتب على اعتزله حل الشركة عالم بنسبة العقد على خلاف ذلك .

وإذا كان المدير ، سواء كان شريكاً أو غير شريك ، معيناً في عقد مستقل فله أن يحتل الإدارة بشرط أن يكون ذلك في وقت لا يضره وأن يخطر به الشركة . ولا أن يحتل من حقوقه من التعويض . ولا يترتب على اعتزله حل الشركة .

مادة ( ٢٥ ) تنص شركة التضامن بوفاء أحد الشركاء وبالحمل عليه أو بشهر الغلاء أو بأصاره ، ما سمح أو بانصاع به من الشركة إذا كانت قد تنهت غير مضمينه ومع ذلك يجوز النقص في عقد الشركة على أنه إذا توفي أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كانوا قاصراً . وكذلك يجوز النقص في عقد الشركة على أنه ، إذا توفي أحد الشركاء وحمل عليه أو بشهر الغلاء أو بأصاره أو بانصاع به ، تستمر الشركة بين الباقين من الشركاء . وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته لا نصيب في أموال الشركة بل هذا النصيب وفقاً لأحكام الميراث . وإذا لم ينص عقد الشركة على طريقة أخرى للتقدير ، ولا يكون للشريك أو ورثته نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق الأرباح وما تكون هذه الحقوق ناتجة عن عمليات سابقة على تلك التوافيق .

### الباب الثالث

#### شركة التوصية البسيطة

مادة ( ٢٦ ) تتكون شركة التوصية البسيطة من فرعين من الشركاء : فريق يضم على الأقل شركتين متطاعين مسؤولين في جميع أمواله من ديون الشركة ، وفريق آخر يضم على الأقل شركتين برصياً مسؤولين من ديون الشركة بقدر حصته في رأس المال .

مادة ( ٢٧ ) مع مراعاة الفترتين الثانية والثالثة من المادة ( ١٧ ) ، يتكون اسم شركة التوصية البسيطة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتطاعين بقرينة ما ينشأ من وجود شركة ، ولا يجوز أن يتكون من اسم أحد الشركاء الموصين . فإذا اشتمل اسم الشركة على اسم شريك موص مع طعنه بذلك اعتبر في مواجهة الشركاء متطاعاً .

مادة ( ٢٨ ) لا يجوز للشركة الموصى التدخل في أعمال الإدارة الخارجية ولو جاز

على توكيل وانما يجوز له الاشتراك في اعمال الادارة الداخلية في الحدود التي ينص عليها عقد الشركة ، ولا يترتب هذا الاشتراك اي التزام في نفسه .

وانما خالف الشريك المظن والمطرد اليه كان مسؤولا بالتضامن في جميع امواله عن الديون التي تترتب على ما جراه من اعمال الادارة . واذ كانت الاعمال التي قام بها الشريك الموصى من شأنها ان تدعو الى الاعتقاد بأنه شريك متضامن اعتبر الشريك الموصى مسؤولا بالتضامن في جميع امواله عن ديون الشركة .

مادة ( ٣٦ ) مع مراعاة الاحكام السابقة ، اذا تمديد الشركة المتضامنون في شركة التوصية البسيطة اعتبر الشريك بالشركة بالنسبة لهم شركة تضامن .  
وقد اعلن ذلك تسري على شركة التوصية البسيطة من احكام شركة التضامن  
الاحكام الاتية :

- ١ - الاحكام المتعلقة بشكل الحصة وبالتنازل عنها المنصوص عليها في المادة ( ١٨ )
- ٢ - احكام الشهر المنصوص عليها في المادة ( ٢١ و ٢٢ ) ، ولكن لا يلزم ان يتحصل لمن شركة التسمية البسيطة على اسم الشركة الموصين وانما يجب ان يحتل حصة شريك كاف بالمصالح التي تحدد واسما على بيان قيمتها .
- ٣ - الاحكام المنظمة لعلاقات الشركة والمنصوص عليها في المواد ( ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ )
- ٤ - الاحكام المتعلقة بادارة الشركة والمنصوص عليها في المواد من ٢٧ الى ٣٤ -
- ٥ - الاحكام المتعلقة باصحاب الانقضاء والمنصوص عليها في المادة ( ٣٥ ) .

#### المصاحف الرباعية شركة المصاحف

مادة ( ٤٠ ) شركة المصاحف هي الشركة التي تستثمر في الخير ولا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا تخضع لاجراءات التصفية .

مادة ( ٤١ ) لا يجوز لشركة المصاحف ان تصدر صكوكا قابلة للتداول .

مادة ( ٤٢ ) يبقى كل شريك مالكاً للحصة التي تصوبه بنقد وبما يملكه من عقد الشركة على خلاف ذلك .

وإذا كانت الحصة عنها معينة بذاتها وشهرا فلا يملك الشريك الذي يحرزها ، كان المال كله  
 حتى انشردادها من التقليل بعد اداء نصيبه في خسائر الشركة .  
 اما اذا كانت الحصة تقودا او ثلثيات غير خيرة فلا يكون للمالكها الا الاشتراك في التقليل بوصفه  
 داتنا بصفة الحصة خصوصا عنها نصيبه في خسائر الشركة .

مادة ( ٤٣ ) - يحدد عقد شركة المخاصة غرضها وحقوق والتزامات الشركاء وكيفية توزيع الارباح  
 والنفقات بينها .

مادة ( ٤٤ ) - لا يجوز ان يشارك احد في نفس نشاط الشركة الا بموافقة جميع الشركاء ، مالم ينص  
 عقد الشركة على خلاف ذلك .

مادة ( ٤٥ ) - يجوز ان يشارك شركة المخاصة بجميع الطرق ، بما في ذلك البينة .

مادة ( ٤٦ ) - ليس للمخرج حق الرجوع الا على الشريك الذي تعامل معه . واذا صدر من الشركة فصل  
 بنفس للمخرج من ود الشركة جازا عليها بالنسبة الى شركة ضمان واقعية .

مادة ( ٤٧ ) - يسري على شركة المخاصة احكام الجواز من ( ٤٣ ) الى ( ٤٦ ) وكذلك احكام المادة ( ٢٥ ) .

## الكتاب الخامس

### شركة المساهمة

#### الفصل الاول

##### المادة ٤٨

مادة ( ٤٨ ) - ينقسم رأس مال الشركة المساهمة الى اسهم متساوية القيمة ولا يملك للشركة اول ، ولا يملك  
 الشركاء فيها الا بقدر قيمته اسهمهم . ولا يجوز ان يقل عيود الشركة  
 من الركنية المذكورة من خمسة .

مادة ( ٤٩ ) - لا يعمل رأس مال شركة المساهمة التي تطلب اجمعها للاختتاب العام من طين رجال  
 سموي . وبهذا اهله الى ان لا يقل رأس مال الشركة من مائتي الف ريال سعودي .  
 ولا يقل المدفوع من رأس المال عند تأسيس الشركة من النصف .

رأى تدبيل قيمة السهم من خمسين ريال سعودي . (١)

(١) حلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٤ هـ ، بطر ما صدر بشأن النظام .

مادة ٥ - لا يجوز أن يحتل اسم الشركة الساحة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان غرض الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص، وإلا إذا نطقت الشركة بوسيلة تجارية وأخذت باسمها اسمها.

مادة ٦ - يصدر وزير التجارة والصناعة قراراً وأنموذجاً لنظام شركة المساهمة ولا يجوز مخالفة هذا الأنموذج إلا لأغراض منها المقتضى المذكور،

ولا تنطبق أحكام هذا النظام على الشركات المساهمة التي تؤسسها أو تشترك في تأسيسها الحكومة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والتي يرخص بتأسيسها بموجب ملكي المال قدر الذي لا تتجاوز فيه الأوضاع التي روجحت في تأسيسها والأحكام التي يحسبها نظامها، (١)

## الفصل الثاني

### تأسيس شركة المساهمة ونظامها

مادة ٢ - لا يجوز تأسيس شركة المساهمة إلا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناءً على موافقة مجلس الوزراء وقرار وزير التجارة والصناعة، (٢)

ويقدم طلب الترخيص موقفاً عليه من خمسة شركاء على الأقل وفقاً للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة.

ويصح في الطلب كيفية الانتخاب براس مال الشركة وهذا المبلغ الذي يصرفها المؤسسون على أنفسهم ويقدرون ما اكتسب به كل منهم، ويرفق به صورة من عقد الشركة ونظامها، موقفاً على كل صورة من الشركات ويضربهم من الترخيص.

ويحدد الطلب المذكور في السجل الذي تصدده لذلك مصلحة الشركات.

وللمصلحة المذكورة أن تطلب إدخال تعديلات على نظام الشركة ليكون متفقاً مع أحكام هذا النظام أو ليكن مطابقة للأنموذج المشار إليه في المادة ٦ - .

مادة ٣ - يحضر مؤسساً كل من وقع عقد شركة المساهمة أو طلب الترخيص بتأسيسها أو قدم خطة مبنية عند تأسيسها أو اشترك اشتراكاً فعلياً في تأسيس الشركة.

مادة ٤ - إذا لم يصدر المؤسسون على أنفسهم الانتخاب بجميع الأسهم، كان عليهم أن يظهروا للاكتتاب العام الأسهم التي كسبوا بها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرحح بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية. ولوزير التجارة والصناعة أن يأذن عند الضرورة بعد هذا الميعاد بمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، (٣)

مادة ٥ - إذا وجبت الدعوة إلى الجمهور للاكتتاب العام وجب أن يتم ذلك عن طريق البنوك التي يحولها وزير التجارة والصناعة.

ويودع المؤسسون لدى البنوك المذكورة نسخاً كائنها من النظام الشركة.

(١) لميث طرفة الأعيرة من هذه المادة بالقرآن (ج) من المادة (التي) المتعلقة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢٨ هـ. نظر ما صدر بشأن النظام.

(٢) حلت المادة الأولى من هذه المادة. وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢٨ هـ. ثم حل هذا المادة من هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢٨ هـ. نظر ما صدر بشأن النظام.

(٣) حلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٣/٦/٢٨ هـ. نظر ما صدر بشأن النظام.



مادة (٥٨) لا يقل المدفوع من قيمة كل سهم نفدي عند الاكتاب من ربع قيمته الاسمية . . .

ويؤتمن على السهم بالقدر المدفوع من قيمته . . . . .

وتتدرج مسؤولية الاكتاب باسم الشركة تحت التأسيس احد البنوك التي يعينها وزير التجارة والصناعة ولا يجوز تسليمها الا لمجلس الادارة بعد اعلان تأسيس الشركة وفقا للمادة (١٢) .

مادة (٥٩) اذا تجاوز عدد الاسهم المكتتب بها العدد المخصوص للاكتاب ، وزعمت

الاسهم على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم . (١)

مادة (٦٠) اذا وجدت مصلحة او نزاع خاصة للمؤسسين او لغيرهم ، حيث مطلحة

الشركات بناء على طلب المؤسسين غيرا او اكثر تكون منهم المتعة . . . . . من صحة تنظيم المحصل المصنوع وتقدر مبررات النزاع الخاصه وبما ان عناصر تنظيمها .

ولقد تم التغير تقريره الى مصلحة الشركات خلال ثلاثين يوما من تاريخ تكليفه بالعمل ، ويجوز للمصلحة بناء على طلب الخبير ان تمدد مهلة . . . . . اخرى لا تتجاوز ثلاثين يوما .

وترسل المصلحة صورة من تقرير الخبير الى المؤسسين ، وعلى مسؤولاء توزيعه على المكتتبين قبل انقضاء الجمعية التأسيسية بخمسة عشر يوما على الاقل كما يودع التقرير المذكور المركز الرئيسي للشركة ويحق لكل من شأن الاطلاع عليه .

ومعروض التقرير المذكور على الجمعية التأسيسية للمداولته فيه ، فاذا قررت الجمعية تعديل المقابل الممدد للمحصل المصنوع او تخفيض الزايا الخاصة وحب ان يوافق مقدمو المحصل المصنوع او المستفيدون من الزايا الخاصة على هذا التعديل في اجتماع انعقاد الجمعية ، فاذا رفض هؤلاء المواقف . . . . . على التخليص اعتبر عقد الشركة كأن لم يكن بالنسبة لجميع اطرافها . ولا تسلم الاسهم التي تحتل المحصل المصنوع الى اصحابها الا بعد نقل ملكية هذه المحصل كاملة الى الشركة .

مادة (٦١) يدعو المؤسسون المكتتبين الى جمعية تأسيسية تعقد وفقا للاوضاع

النصوص عليها في نظام الشركة ، على الا تقل الفترة بين تاريخ الدعوة وتاريخ الانعقاد من خمسة عشر يوما ، وعلى الا يتم الانعقاد . . . . . حالة وجود محصل مبنية او نزاع خاصه . قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة السابقة المركز الرئيسي للشركة . ولكل مكتتب ايا كان عدد اسهمه حق حضور الجمعية التأسيسية . ويشترط لصحة الاجتماع حضور عدد من المكتتبين يمثل نصف رأس المال على الأقل .

(١) طفت عند البند بصفة عابرة الى نهايتها . وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٩٣) وتاريخ ٢٠٢٦/٢٤٨ هـ ، ونظر ما صدر بشأن النظام .

فإذا لم تتوفر هذه الاغلبية ، وجهت دعوة الى اجتماع ثان يحدد خمسة عشر يوماً على الأقل من توجيه الدعوة اليه . ويكسبون هذا الاجتماع صديقا امياً كان عدد المكتتبين المثلثين فيه . وتعقد القرارات في الجمعية التأسيسية بالاغلبية المطلقة للاسماء المسجلة المسجلة فيها . ومع ذلك فإذا تعلقت هذه القرارات بتقسيم الحصص الممنوعة او الزايا الخاصة لزمّت موافقة اقلية المكتتبين باسم نقد مسجل التي تحتل ثلثي الاسهم المذكورة بعد استبعاد المكتتب به نقد مسجل الحصص الممنوعة او المستفيدين من الزايا الخاصة . ولا يكون لهؤلاء رأى في هذه القرارات ولو كانوا من اصحاب الاسهم النقدية . ويوقع رئيس الجمعية والسكرتير وجامع الاصوات معضد الاجتماع ويرسله المؤسسون صورة منه الى مصلحة الشركات .

مع مراعاة احكام المادة ( ٦٠ ) ، تختص الجمعية التأسيسية بالامور الآتية ..

- ( ١ ) التحقق من الاكتاب بكل رأس المال ومن الوفاء وفقاً لاحكام هذا النظام بالحد الأدنى من رأس المال والمستحق من قيمة الاسهم .
- ( ٢ ) وضع النصوص النهائية لنظام الشركة ، ولكن لا يجوز للجمعية ان تغالى تعدلات جوهرية على النظام المعمول عليها الا بموافقة جميع المكتتبين المسجلين فيها .
- ( ٣ ) تعيين اعضاء اول مجلس ادارته لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وأول مراتب مساهبات ، اذا لم يكن قد تم تعيينهم في عقد الشركة او في نظامها .
- ( ٤ ) التدائرة في تقرير المؤسسين عن الاعمال والنشاطات التي انشأها تأسيس الشركة .

مادة ( ٦٢ ) يقدم المؤسسون خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء اجتماع الجمعية التأسيسية طلباً الى وزير التجارة والصناعة باعلان تأسيس الشركة . وترفق الوثائق الآتية بالطلب المذكور ..

- ( ١ ) القرار بحمول الاكتاب بكل رأس المال وما دفعه المكتتبون من قيمة الاسهم وما كان باسماؤهم وعدد الاسهم التي اكتب بها كل منهم .
- ( ٢ ) محضر اجتماع الجمعية .
- ( ٣ ) نظام الشركة الذي اقترته الجمعية .
- ( ٤ ) قرارات الجمعية بشأن تقرير المؤسسين وتقسيم الحصص الممنوعة والزوايا

الخاصة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة ومراقبة الحسابات إذا لم  
يكن قد تم هذا التعيين في عقد الشركة أو نظامها .

مادة (٦٤)

تعتبر الشركة مؤسسة تأسيساً صحيحاً من تاريخ صدور قرار التأسيس  
بإعلان تأسيسها . ولا تسمع بعد ذلك الدعوى بإبطال الشركة لأسس  
مخالفة لأحكام هذا النظام أو لخصوص عقد الشركة أو نظامها .

ويترتب على قرار إعلان تأسيس الشركة انتقال جميع التصرفات التي أجراها  
المؤسسون لحسابها إلى ذمتها كما يترتب عليه تحمل الشركة جميع  
المصاريف التي انقضت المؤسسون خلال فترة التأسيس .

وإذا لم يتم تأسيس الشركة على النحو المبين في هذا النظام ، وكان للمكتسبين  
أن يستردوا المبالغ التي دفعوها أو الحصص الممنوعة التي قدموها ، وكان  
المؤسسون مسئولين بالتضامن عن الوفاء بهذا الالتزام ومن التمتع منهم  
الافتناء . وكذلك يتحمل المؤسسون جميع المصاريف التي انقضت في تأسيس  
الشركة . ويكونون مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير من الافتناء  
والتصرفات التي صدرت عنهم خلال فترة التأسيس .

مادة (٦٥)

ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان  
تأسيسها مرفقاً به صورة من عقد تأسيسها .

وعلى أعضاء مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ القرار المذكور  
أن يطلبوا قيد الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات . ويشمل هذا  
القيد بمحة خاصة على البيانات الآتية :

- ١ اسم الشركة ومقرها ومركزها الرئيسي ودفترها .
  - ٢ أسماء المؤسسين وسجل انقاصهم ومنهم وجنسائهم .
  - ٣ نوع الأسهم ونسبتها ودفترها ومقدار ما طرح منها للاكتتاب العام  
وما اكتتب به المؤسسون ومقدار رأس المال المدفوع والقود المفروضة  
على تدويل الأسهم .
  - ٤ طريقة توزيع الأرباح والخسائر .
  - ٥ البيانات الخاصة بالحكم الممنوعة والحقوق المفوضة لها والمزايا  
الخاصة للمؤسسين أو لغيرهم .
  - ٦ تاريخ الرسوم الملحق الرسمي بتأسيس الشركة ورقم عدد الجريدة  
الرسمية الذي نشر فيه .
  - ٧ تاريخ قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة ورقم عدد  
الجريدة الرسمية الذي نشر فيه .
- وعلى أعضاء مجلس الإدارة كذلك أن يقدوا الشركة في السجل التجاري  
وفقاً لأحكام نظام السجل التجاري .

## الفصل الثالث

### إدارة شركة المساهمة

#### الفرد الأول

##### مجلس الإدارة

مادة ٦٦ - يدير شركة المساهمة مجلس إدارة يحدد نظام الشركة عدد أعضائه بشرط ألا يقل عن ثلاثة .

وتسعين الجمعية العامة العادية أعضاء مجلس الإدارة لمدة المنصوص عليها في نظام الشركة بشرط ألا تتجاوز ثلاث سنوات . (١)  
ويجوز دأباً إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة طالما ينس نظام الشركة على تفسير ذلك .

وتعين نظام الشركة كيفية انتخاب سوية المجلس وأبداً يجوز للجمعية العامة العادية في كل وقت عزل جميع أو بعض أعضاء مجلس الإدارة ، ولو بس نظام الشركة على خلاف ذلك دون إخلال بحق العضو المعزول في ساقطة الشركة إذا وقع العزل ، ويرى معزول أو في وقت غير لائق .  
وليس لمجلس الإدارة أن يحتفل بشرط أن يكون ذلك في وقت لائق والا كان سبباً قبل الشركة .

مادة ٦٧ - طالما ينس نظام الشركة على خلاف ذلك ، إذا شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة كان للمجلس أن يمين مؤقتاً عضواً في المركز الشاغر ، على أن يصر في هذا التيسير على الجمعية العامة العادية في أول اجتماع لها ، وبكامل العضو المحدد مدة سلفه .

وإذا صلا عدد أعضاء مجلس الإدارة من العدد الأدنى المنصوص عليه في هذا النظام أو في نظام الشركة وجب دعوة الجمعية العامة العادية في أقرب وقت ممكن لتعيين العدد اللازم من الأعضاء .

مادة ٦٨ - يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا لعدد من أسهم الشركة لا يقل عن مائتين (٢) وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين العضو أحد البنوك التي يحددها وزير التجارة والصناعة ، وتخصص هذه الأسهم لفنان ساقطة أعضاء مجلس الإدارة وتلغ غير قابلة للتداول إلى أن تنقضي المدة المحددة لسماح ببيع الأسهم المنصوص عليها في المادة (٧٧) أو إلى أن يحصل في الدعوى المذكورة .

وإذا لم يحدد عضو مجلس الإدارة سهم الفنان في المصارف المحددة لذلك بطلت دعويته .

(١) أضيفت عبارة إلى نهاية هذه الفقرة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤/٦/١٤٠٢هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

(٢) بطلت عبارة (لا يقل عن مائتين) الواردة في هذه الفقرة إلى عبارة (لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف ريال) ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤/٦/١٤٠٢هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

وعلى مراقب الحسابات ان يتحقق من مراعاة حكم هذه المادة وأن يضمن تقريره الى الجمعية العامة اية مخالفة في هذا الشأن .

مادة (٦١)

لا يجوز ان يكون لمعضو مجلس الادارة اية مصلحة مباشرة او غير مباشرة في الاعمال والمقود التي تتم لحساب الشركة الا بترخيص من الجمعية العامة العادية .  
يجدد كل سنة . ويستثنى من ذلك الاعمال التي تتم بطريق الطائفت  
العامة اذا كان عضو مجلس الادارة صاحب المرسى الافضل .  
وعلى عضو مجلس الادارة ان يبلغ المجلس بحاله من مصلحة شخصه في الاعمال والمقود التي تتم لحساب الشركة ، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع ، ولا يجوز للمعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يهدر في هذا الشأن .

ويبلغ رئيس مجلس الادارة الجمعية العامة العادية عند انعقادها الاعمال والمقود التي يكون لاحد اعضاء مجلس الادارة مصلحة شخصية فيها ، ويرفصل بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات .

مادة (٦٠)

لا يجوز لمعضو مجلس الادارة ، بخير ترخيص من الجمعية العامة العادية يسعه يجدد كل سنة ، ان يشترك في اي عمل من شأنه منافسة الشركة او ان يشجر في احد فروع النشاط الذي تزاوله والا كان للشركة ان تطالبه بالتصويص او ان تعتبر المضطبات التي ياشهرها لحسابه العام قد اجريت لسابها .

مادة (٦١)

لا يجوز لشركة المساعدة ان تقدم قرضا نقديا عن أي نوع لاهضا مجلس ادارتها او ان ترضي أي قرض يطلعه واحد منهم مع الغير . ويستثنى من ذلك البنوك وغيرها من شركات الائتمان انه يجوز لها في حدود افراسها وبالا وهام وبالشروط التي تشنها في معاملاتها مع الممهور ان ترضي احد اعضاء مجلس ادارتها او ان تفتح له ائتمارا او ان ترضي في القروض التي يطلعه مع الغير .  
ويحظر باطلا كل عقد يتم بالمخالفة لاحكام هذه المادة .

مادة (٦٢)

لا يجوز لاهضا مجلس الادارة ان يذيعا الى الساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة او الى الغير ما وقفوا عليه من اسرار الشركة بسبب ما شربهم لادارتها والا وجب عزلهم ومسا لنهم من التميمين .

مادة (٦٣)

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة ، يكون لمجلس الادارة اوسع السلطات في ادارة الشركة كما يكون له في حدود اختصاصه ان يفرض واحد اواكثر من اعضاءه او من الغير في مباشرة عمل او اعمال مميته ،  
على انه لا يجوز لمعلمين الادارة عقد القروض التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات او منح عقارات الشركة او رهنا ، او بيع مشجر الشركة او رهنا ، او ابراء مدين الشركة من التزاماتهم ، الا اذا كان مصرحا بذلك في نظام الشركة وبالشروط الواردة فيه .

وإذا لم يتضمن نظام الشركة احكاماً في هذا الخصوص فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة الا باذن من الجمعية العامة العادية وذلك ما لم تكن تلك التصرفات داخلية بطبيعتها في افران الشركة.

مادة ٧٤) يحس نظام الشركة طريقة مكافأة اعضاء مجلس الادارة. ويجوز ان تكون هذه المكافأة راتباً معيناً أو بدل حصر من البطولات او مزايا معينة او نسبة معينة من الارباح. ويجوز الجمع بين اثنين أو أكثر من هذه المزايا.

ومع ذلك اذا كانت المكافأة نسبة معينة من ارباح الشركة فلا يجوز ان تزيد هذه النسبة على ١٪ من الارباح العادية بعد خصم المصروفات والاستهلاكات والا - تباطات التي غرضها الجمعية العامة تطبيقاً لاسكام هذا النظام أو لتخصيص نظام الشركة وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ١٠٪ من رأس مال الشركة. وكل تقدير يخالف ذلك يكون باطلاً.

ويشمل تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العامة العاد يقضي بيان شامل لكل ما حصل عليه اعضاء مجلس الادارة خلال السنة المالية خروقات وصحب في الارباح وبدل حصر ومصروفات وغير ذلك من الرأيا، كما يشمل التقرير المذكور على بيان ما نفقه اعضاء المجلس من وصفهم موظفين أو اذ اربحت أو ما نفقه نظير افعال فنية أو اذ اربحت أو استشارات.

مادة ٧٥) تنظم الشركة بالاعمال التي يجريها مجلس الادارة في حدود اختصاصه كما تنال عن - تمسك ما ينشأ من الغير من الاعمال غير المشروعة التي تقع من اعضاء المجلس في ادارة الشركة.

مادة ٧٦) يسأل اعضاء مجلس الادارة بالشعاع من تمسك الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ من افعالهم عند تمسك الشركة او مساهماتهم احكام هذا النظام او لتخصيص نظام الشركة. وكل شرط يلحق بمسؤولية ذلك يعتبر كأن لم يكن.

وتقع المسؤولية على جميع اعضاء مجلس الادارة اذا نشأ الخطأ من قرار صدر باجتماعهم اما القرارات التي تصدر بالجمعية العامة فلا يسأل عنها المساهمون متى انشأ اضرارهم صراحة في محضر الاجتماع. ولا يعتبر الضأب من حصر الاجتماع الذي يصدر فيسبب القرار سبباً للاعطاء من المسؤولية الا اذا ثبت عدم علم المحضر الغائب بالقرار او عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد طعه به. (١)

مادة ٧٧) للشركة ان ترفع دعوى المسؤولية على اعضاء مجلس الادارة بسبب الاخطاء التي تنشأ عنها اضرار لجمهور المساهمين وتقرر الجمعية العامة العادية رفع هذه الدعوى وتضمن ممن يتوب من الشركة في مباشرتها. وإذا حكم بنسب اضرار الشركة كان رفع الدعوى المذكورة من اعضاء مثل التفويض. وإذا انتقلت الشركة تولى المعنى مباشرة الدعوى بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية.

وفيما عدا ذلك في الغش والتزوير، تنصى دعوى المسؤولية المقررة للشركة بموافقة الجمعية العامة العادية على ابراء اعضاء مجلس الادارة من مسؤولية ادارتهم. وفي جميع الاحوال لا تنص الدعوى المذكورة بعد انقضاء سنة على تلك الموافقة. (٢)

مادة ٧٨) لكل مساهم الحق في رفع دعوى المسؤولية المقررة للشركة على اعضاء مجلس الادارة اذا كان

(١) حذفت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم [٢٢] وتاريخ ١٤١٩/٢/٢٠هـ. نشر ما صدر بشأن النظام.

(٢) حذفت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم [٢٢] وتاريخ ١٤١٩/٢/٢٠هـ. نشر ما صدر بشأن النظام.

من شأن الخطأ الذي صدر عنهم الحاق ضرر خاص به . ولا يجوز للمساهم رفع الدعوى المذكورة الا اذا كان حق الشركة في رفضها لا زال قائما ويجب على المساهم ان يخطر الشركة بحزمه على رفع الدعوى . واذا رفع المساهم الدعوى المذكورة فلا يحكم له الا بحد ما لحقه من ضرر .

مادة (٢٩) : **مراقبة تصويت نظام الشركة** : يعين مجلس الإدارة من بين اعضاء رئيسها ومندوبيها ويجوز ان يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب .  
ويمن نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب والمكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل منهما بالاعانة الى المكافأة المقررة لأعضاء المجلس واذا خلا نظام الشركة من احكام في هذا الشأن تولى مجلس الإدارة توزيع الاختصاصات وتحدد بد المكافأة العامة .

ويعين مجلس الإدارة سكرتيراً يختاره من بين اعضاء او من غيرهم ويحدد اختصاصاته وسفاته . اذا لم يتضمن نظام الشركة احكاما في هذا الخصوص  
ولا تهدد رتبة رئيس المجلس والعضو المنتدب والمندوبين في مجلس الإدارة من مسدة  
ه رتبة كل منهم في المجلس . ويجوز دالط ادارة تعيينهم عالم ينظم نظام الشركة طيس  
غير ذلك ، وللمجلس في كل وقت ان يعينهم جميعهم او بعضهم دون الحلال  
بعضهم في التمتع . اذا ولي المزل لخبر مبرر مقبول ادني وقت غير لائق . (١)

مادة (٣٠) : **مجلس الإدارة بدعوى من رئيسه** : وفقاً للاوضاع الضميمة طيبها في نظام الشركة  
وس ذلك . ويصرف التدار من أر من مخالف في نظام الشركة يجب على رئيس المجلس  
ان يدعو الى الاجتماع من طلب اليه ذلك اثنا ن من الاعضاء .  
ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره نصف عضاء على الأقل بشرط الا يقل  
عدد الحاضرين من ثلاثة . فالمجلس نظام الشركة على نسبة احدى اكبر .  
ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة ان ينيب عنه غيره من الاعضاء في حضور الاجتماع الا اذا  
نص على ذلك نظام الشركة .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية اراء الاعضاء الحاضرين او الممثلين وعند تساوي الاراء  
يرجح الرأي الذي عند رئيس المجلس ، وذلك عالم ينظم نظام الشركة على غير ذلك .

مادة (٣١) : **المجلس ان يصدر قرارات بطريق عرسها على الاعضاء** : متفرقين عالم يطلب احد الاعضاء  
كتابة اجتماع المجلس للمداولتها . وتحتوي هذه القرارات على مجلس الإدارة نسي  
اول اجتماع تال لها .

مادة (٣٢) : **نشيت مداولات المجلس وقراراته في محاضر** : يوقعها رئيس المجلس والسكوتير . وتدون  
هذه المحاضر في سجل خاص يوقعه رئيس المجلس والسكوتير .

(١) هلت عدد ثلاثة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٩) وتاريخ ١٣٨٨/٩/١١ هـ ، نظر ما صدر بشأن نظام .

## الفرع الثاني

### جمعية المساهمين

- مادة (٨٣) حين نظام الشركة من ثم حق حضور الجمعيات العامة من المساهمين . ومع ذلك  
يكون لكل مساهم حائز لعشرين سهواً حق الحضور ولتخص نظام الشركة على غير ذلك .  
وللمساهمين بأكمل منه كتابة مساهمة أخرى غير أعضاء مجلس الإدارة في حضور  
الجمعية العامة . (١)
- مادة (٨٤) فيما عدا الآتي تخضع هذه الجمعية العامة غير العادية : تختص الجمعية العامة  
العادية بجميع الأمور المتعلقة بالشركة . وتمتد الجمعية الأخيرة مرة على الأقل  
في السنة خلال السنة الشهر الثالث لا تتجاوز السنة التالية للشركة .  
وبحسب دعوة جمعيات عامة أخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- مادة (٨٥) تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة باستثناء الأمور الآتية :  
( ١ ) التمددات التي من شأنها حرمان المساهم من حقوقه الأساسية التي  
يستند لها بصفته شريكاً في الشركة من أحكام هذا النظام أو من نظام  
الشركة ، وهي الموقوف المنصوص عليها في المادتين ( ١٠٦ ) و ( ١٠٨ ) .  
( ٢ ) التمددات التي من شأنها زيادة الأرباح المالية للمساهمين .  
( ٣ ) تعديل عرض الشركة .  
( ٤ ) نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في المملكة إلى بلد أجنبي .  
( ٥ ) تعديل جنسية الشركة .  
وكل نص على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن .  
والجمعية العامة غير العادية : حصلاً من الاختصاصات المقررة لها ، أن تصدر  
قرارات في الأمور الداخلية حصلاً من اختصاصات الجمعية العامة العادية وذلك  
بفرض الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة .
- مادة (٨٦) إذا كان من شأن قرار الجمعية العامة تعديل حقوق فئة معينة من المساهمين  
فلا يمكن القرار المذكور نافذ إلا إذا صادق عليه من إحدى التصويت من هؤلاء المساهمين  
في جمعية خاصة بهم وفقاً لكلام المقررة للجمعية العامة غير العادية .
- مادة (٨٧) تختص الجمعيات العامة أو العامة للمساهمين بدعوة من مجلس الإدارة وفقاً  
للأوضاع المنصوص عليها في نظام الشركة .  
وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إذا طلب ذلك للدراب الحسابات  
أو عدد من المساهمين يمثلون من رأس المال على الأقل .  
ولمصلحة الشركات ، بناءً على طلب عدد من المساهمين يمثلون من رأس المال على الأقل  
أن تدعى الجمعية العامة للانعقاد إذا حضر على الموعد المحدد لانعقادها دون  
أن تدعى للانعقاد . (٢)
- مادة (٨٨) تنشر الدعوات لجمعية المساهمين في الجريدة الرسمية أو في صحيفة رسمية تنشر في  
الرئيسي للشركة قبل انعقاد الجمعية بفترة خمسة عشر يوماً على الأقل ، ومع ذلك  
يجوز إذا كانت جميع الأسهم مسجلة ، ألا كفاً بتوجيه الدعوى في الميعاد المحدد بطلبات  
سجلية .  
وتشتمل الدعوة على : جدول الأعمال . (٣)

(١) أصبحت فترة حديدية إليها هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٤) وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨ هـ ، انظر ما  
صدر بشأن النظام .

(٢) أصبحت عبارة " أو بناءً على قرار من وزير التجارة " إلى لفظة الأخيرة من هذه الفقرة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي  
رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨ هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

(٣) حلت هذه الفقرة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٣) وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨ هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام .

مادة ( ٨٩ ) - بعد مجلس الإدارة من كل سنة بامه ميزانية للشركة وحساب الارباح والخسائر وتقرروا عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يقرها لتوزيع الارباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بتلاتين يوماً على الأقل ، ويوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المشار إليها ، وتودع الوثائق المذكورة لمركز الرئيس للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد ولا انعقاد الجمعية العامة بحصة عشر يوماً على الأقل .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة تنوع في المركز الرئيسي للشركة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية من تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بحصة عشر يوماً على الأقل ، (١)

مادة ( ٩٠ ) - يسجل المساهمون الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أو الخاصة اسماءهم بمركز الشركة في الوقت المحدد ولا انعقاد الجمعية ما لم تنص نظام الشركة على غير ذلك .

وبحضر انعقاد الجمعية تكشف باسم المساهمين الحاضرين والممثلين ومجال اقتسام مع بيان عدد الاسهم التي في حيازتهم بالاحالة أو بالوكالة وعدد الاصوات المخصصة لها ويكون لكل ذي مصلحة الاطلاع على هذا الكشف .

مادة ( ٩١ ) - لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل ، عالم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الاول وجبت دعوة الى اجتماع ثان بعد ذلك خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع السابق ونشر هذه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٨٨ ، ويختبر الاجتماع الثاني صحيحاً اذا كان عدد الاسهم الممثلة فيه ،

وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع عالم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى .

مادة ( ٩٢ ) - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل ، عالم ينص نظام الشركة على نسبة اعلى ، فاذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الاول وجبت دعوة الى اجتماع ثان بنفس الاوضاع المنصوص عليها في المادة ٩١ ، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً اذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال على الأقل .

وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بالاغلبية ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع الا اذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو تخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو تعديل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها أو بإصدار ما في الشركة في شركة اولى مؤسسة الخمسوي فلا يكون القرار صحيحاً الا اذا اعدت بالاغلبية ثلاثة ارباع الاسهم الممثلة في الاجتماع . وعلى مجلس الإدارة ان يشرع ، وفقاً لحكم المادة ( ٩٥ ) قرارات الجمعية العامة غير العادية اذا انتهكت تعدد على نظام الشركة .

مادة ( ٩٣ ) - ينص نظام الشركة طريقة التصويت في جمعيات المساهمين ، ومع ذلك فلا يجوز لعضو مجلس الإدارة الا اشتراك في التصويت على قرارات الجمعية التي تتعلق بأمراتهم متهم من مسئوليته .

مادة ( ٩٤ ) - لكل مساهم حق خافضة الموضوعات المدروجة في جدول أعمال الجمعية وتوجيه الاستفسار بشأنها الى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات . وكل من في نظام الشركة يحرم المساهم من هذا الحق يكون باطلاً ، ويجب على مجلس الإدارة ومراقب الحسابات من استفسار المساهمين بالقدر الذي لا يخرجه مصلحة الشركة .

(١) نصت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ٢٤/٧/١٤٠٥ هـ ، بقدر ما صدر بشأن النظم .

للضرب . وإذا رأى المساهم أن الرد على سؤاله غير متوقع احتكاماً إلى الجمعية وكان قرارها في هذا الشأن نافذاً .  
**مادة (٩٥)** بحسب إجماع الجمعية يجوز تضمين أسماء المساهمين الحاضرين أو الممثلين وعدد الأسهم في خيارتهم بالأصوات المرفوعة في الاجتماعات المقررة لها والقرارات التي اتخذتها وعدد الأصوات التي وافقت عليها وبغالبها وبغالب أصوات وافقة للمناقشات التي دارت في الاجتماع .  
 وقد من المساهم بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الجمعية وسكرتيرها ويأصح الأصوات .

**مادة (٩٦)** الكتاب في الأسهم أو تلكها يفيد قبول المساهم لنظام الشركة ، والتزامه بالقرارات التي تصدر من جمعيات المساهمين وفقاً لحكم هذا النظام ونظام الشركة . وإذا كان حاضراً أو ممثلاً .  
 . وسواء كان موافقاً على هذه القرارات أو مخالفاً لها .

**مادة (٩٧)** مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية ، يقع باطلاً كل قرار يحد من جمعيات المساهمين بالمخالفة لحكم هذا النظام أو لحكم الشركة .

ولا يجوز أن يطلب الإبطال إلا المساهمون الذين اعترضوا في حضور الاجتماع على القرار والدون  
 تشيرون حضوراً أو اجتماع بسبب مفسول .

وقررت على القضاء بالإبطال اعتباراً من تاريخ القرار الذي يمكن بالنسبة لجميع المساهمين ولا تسري  
 د دون البطلان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور . (١)

#### ( الفصل الرابع )

#### الشركة التي تعد رعا شركة المساهمة

#### المسعى الأول

**مادة (٩٨)** تكون أسهم شركة المساهمة غير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة . فإذا انطقت المسهم المخاص  
 تعد دون وجوب عليهم أن يختاروا أحد قسمين منهم في استعمال الحقوق الممنوحة  
 بالسهم ويكون هو الأول الأشخاص مملوئين بالقضاء من الالتزامات الناشئة عن طلبة السهم .  
 ولا يجوز أن تعد ولا سهم بأقل من قيمتها الاسمية وانما يجوز أن تعد ربعاً على من هذه القيمة  
 إذا تم نظام الشركة للوفاء بالجمعية العامة على ذلك . وفي هذه الحالة لا يحل فرد  
 القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ الحد الأقصى المنصوص عليه في هذا النظام .  
 وتسري الأحكام السابقة على الشهادات الموقوفة التي تسلم إلى المساهمين بل أحد أو الأسهم .

**مادة (٩٩)** يجوز أن تكون أسهم الشركة نقدية أو مبنية ، وبذلك نوع السهم في الصك الممنوحة له .  
 ويجوز أن يكون السهم اسمياً أو مطلقاً ، وبهني السهم اسمياً إلى حين الوفاء بالقيمة الكاملة .  
 وبمضي في ملك السهم مفاداً رافع منه . وكذلك تبقى الشهادة الموقوفة اسمية إلى أن يستبدل  
 بصك السهم .

**مادة (١٠٠)** لا يجوز تداول الأسهم النقدية التي يكتب بها المؤسسون أو الأسهم المبنية أو مضمونة التأسيس  
 قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر من حشمتين مالم يتبين كالمثلين لا تقل كل منهما  
 من اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة . ويؤثر على هذه المصكوك بإيداع على قيمتها  
 وتاريخ تأسيس الشركة والمدة التي يمتنع فيها تداولها .

(١) حلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ٢٨/٦/٢٠٢٤هـ ، فبطل ما صدر بشأنه من نظم .

وبمع ذلك يجوز خلال فترة العطف نقل ملكية الاسهم المتدنية وفقاً لحكام بيع الحقوق من ايده المؤسسين الى مؤسس آخر، او الى احد اصحاب مجلس الادارة لتقديمها كضمان للادارة، او من وراء احد المؤسسين في حالة وفاته الى الورث.

وتنص احكام هذه المادة على ما يكتب به المؤسسون في حالة زيادة رأس المال قبل انقضاء فترة العطف بـ (١٠١) يجوز ان ينص في نظام الشركة على ان يحد من عدد الاسهم بشرط ان يكون من شأنها تحريم هذا الترتيب بـ (١٠٢) .

مادة (١٠٢) تنص على ان الاسهم الاسمية، التي لا تقبل في سجل المساهمين الذي تملكه الشركة والذي يتضمن اسماء المساهمين وجنسياتهم ومجال انشطتهم ومهنتهم وارقام الاسهم والعدد المدفوع منها ومؤسسيها، لا يجوز نقل ملكية الاسهم الا في مواجهة الشركة او الورث والامن المريح القيد في السجل المذكور.

وتعد اول الاسهم التي لحاظها، سجل المصارف.

مادة (١٠٣) تنص على ان الاسهم حقا والالتزامات متساوية.

وبمع ذلك يجوز للجمعية العامة، اذا لم يوجد نص مانع في نظام الشركة، ان تقر احد اسهم متساوية او ان تقر تحويل الاسهم العادية الى اسهم متساوية.

وجوز ان ترتب الاسهم المتساوية لاصحابها اولوية في تسديد مبالغ الاسهم او اولوية في استرداد ما دفعه رأس المال عند التصفية او اولوية الا من معها اربعة من اربعة اخرى، ولكن لا يجوز احد اسهم تعطى اصواتاً متساوية.

واذا كانت هناك اسهم متساوية فلا يجوز احد اسهم جديد تكون لها الا اولوية عليها الا بموافقة جمعية خاصة مكونة ونظام الادارة (١٠٤) من اصحاب الاسهم المتساوية الذين يشارون من هذا الاصدار بموافقة الجمعية العامة مكونة من جميع فئات المساهمين، وذلك بالنسبة لنظام الشركة على غيرة ذلك، وبموجب هذا الحكم ايضاً عند تعديل النظام طبقاً لأولوية المقررة للاسهم المتساوية في نظام الشركة.

مادة (١٠٤) تنص على ان نظام الشركة على استهلاك الاسهم المتساوية، قيام الشركة اذا كان مقرراً بذلك عند رجوعها الى الورث على حقوق مؤسسيها.

ولا يكون استهلاك الاسهم الا من الارباح او من الاحتياطي الذي يجوز التصرف فيه ولا يجوز استهلاكها بما يترتب من الفرط السنوية او أية طريقة اخرى تتعلق بالمساواة بين المساهمين وجوز ان يكون الاستهلاك بشراء الشركة لاسهمها بشرط ان يكون مبررها اقل من قيمتها الاسمية او مساوية للقيمة. وعند شراء الشركة الاسهم التي تحصل عليها بهذه الطريقة، وجوز ان ينص في نظام الشركة على ان الاسهم لا يمكن ان تكون لا اسهم التي تستهلكها الشركة ويحدد نظام الشركة الحقوق التي ترتبها لاصحابها.

وبمع ذلك يجب ان يخصص نسبة معينة من صافي الربح المتبقى للاسهم التي تستهلك لتخرج عليها بالاولوية على اسهم التمتع، وفي حالة انقضاء الشركة يكون لاصحاب الاسهم التي لم تستهلك اولوية الحصول على موجودات الشركة على ما يمارس الفهم الاسمية لاسهمهم.

مادة (١٠٥) لا يجوز ان تشتري الشركة اسهمها الا في الاحوال الآتية :-

- ١- اذا كان الغرض من الشراء استهلاك الاسهم الشروط المبينة في المواد السابقة .
- ٢- اذا كان الغرض من الشراء تخفيض رأس المال .
- ٣- اذا كانت الاسهم مضمونة من احوال التي تشتريها الشركة بمالها من اصول وعلاقتها من عصور .

وفضلاً على ذلك مقرر ان مسؤولية ادارة مجلس الادارة لا يجوز للشركة ان تترتب اسهمها . ولا يكون للشركة التي تتوزعها الشركة صوات في مداولات الجمعية .

مادة (١٠٦) يجوز ان يقرر في نظام الشركة على توزيع مبلغ ثابت على المساهمين لا يتجاوز ٥ % من رأس المال وذلك لمدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة . وفي حال عدم وجود ارباح كافية تكفي لدفع المبلغ المذكور يعتبر ما بقية المساهمين من مصروفات تأسيس الشركة ويخضع من اول ارباح بالطريقة التي يحددها نظام الشركة .

مادة (١٠٧) يباشر المساهم حق التصويت في الجمعية العامة او الخاصة وفقاً لحكم نظام الشركة ويكون للمساهم الذي له حق حضور جميع المساهمين صوت واحد على الاقل ، ويجوز ان يحدد نظام الشركة حداً أقصى لعدد الاصوات التي تكون لمن يحوز حصة ما .

مادة (١٠٨) تثبت للمساهم جميع الحقوق المتعلقة بالسهم وعلى وجه الخصوص الحق في الحصول على حصص الارباح التي يقرر توزيعها والحق في الحصول على حصص من موجودات الشركة عند التصفية وحق حضور جميع المساهمين والاشارة في مداولات الجمعية وحق التصويت على قراراتها وحق التصرف في الاسهم متى طلب الاطلاع على دوائر الشركة ووثائقها ومراقبة اعمال مجلس الادارة ورفع عيوب المسؤولية على اعضاء المجلس الطعن بالاطلاق في قرارات جميع المساهمين ، وذلك بالشروط والقيود الواردة في هذا النظام وفي نظام الشركة . (١)

مادة (١٠٩) للمساهمين الذين يملكون ٥ % على الاقل من رأس المال ان يطلبوا الى هيئة إدارتها من الشركة ان تنجز لهم ما لا يربحها من ارباح الشركة ان تدين لهم تصرفات اعضاء مجلس الادارة او ما في المساهمين حقوق الشركة كدفع عوائق الرضا . وللمساهمين كبراً ان تأمر بـ

التفويض على ادارة الشركة على نفقة المساهمين ، وذلك بعد سماع لوائح اعضاء مجلس الادارة والعاملين في جلسات خاصة ، ولها عند الاقتضاء ان تقرر على المساهمين ذلك بمقتضى قرار وان تشترط لتكوين جاز للهيئة المشارة اليها ان تأمر بما تراه من اجراءات تحفظية ، وان عند معالجة الجمعية العامة لقرارها بالقرارات اللازمة ، كما يجوز لها في حالة الضرورة ان تقوم بعمل اعضاء مجلس الادارة والعاملين وان تقرر ما يراه من اجراءات تعدد سلطاتهم وتسميتهم .

مادة (١١٠) يلتزم المساهم بقيد قيمة السهم في السجلات المحفوظة له . ويكون المالكون المتماثلون للسهم مسئولين بالتضامن عن الوفاء بقيمتهم . وفي حال المالك لا غير تترتب مسؤولية من هذا المسؤولية بقيد تنفيذ تاريخ قيد التصرف في السهم في سجل الاسهم .

وان اختلف المساهمون في الوفاء في مصادرات استحقاق جاز لمجلس الادارة ، بعد اذ اثار المساهم خطأ به سجل ، يبيع السهم في مزاد علني . ويحق للمساهمين المتخلفين عن الدفع المسمى في الميزان ان يدفع المبلغ المستحق عليه ، فاما اليها المصروفات التي انقضت على الشركة من حصة البيع المبالغ المستحق عليها وترد الباقي لمالك السهم .

ولا تم تلك حصة البيع للوفاء بهذه المبلغ جاز للشركة ان تتولى الباقي من جميع لوائح المساهمين .

(١) أصبحت لقررتان جديتان في هذه المادة . وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤١٧/٧/٢ هـ ، انظر ما صدر بشأنه .

وتلغى الشركة السهم الذي بيع وتمطي العشرة منها جديداً ليحتمل بزيادة السهم الطغى  
وتؤثر به لأغنى مجمل الأسهم .

مادة (١١١) لا يجوز للشركاء أن يتطاولوا على أحد الشركاء في المضاعفة أو التزجيم عند أحد أو السهم، ولو تعرضوا للشركاء على غير ذلك .  
ولا يجوز للمساهمين أن يطلبوا استرداد حصصهم في رأس مال الشركة .  
ولا يجوز للشركاء إبراء من عقوباتهم إلا التزامهم فيما في قيم السهم، ولا تفعيل المقايضين هذا الالتزام وما يكون للمساهمين حقوق قبل الشركة .

## المفرد المثنى

عمر الطاهر

مادة ( ١١٢ ) للشركة المساهمة على تعريض نظامها ان تصد رخصتها تأسيس لمن قد بالمها هذه التأسيس  
او بعد ذلك ، بر ٩٠ فاختراع او التزاما حصل عليه من شخص اعتباري عام .  
وتكون هذه المصنوعات سابقة ولحاصلها وتعد اول وفقا لاحكام المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ -  
ولا تكون قابلا للتجزئة بالمعنى المتصور عليه في المادة ٩٤ .

مادة ( ١١٣ ) لا تدخل حصص التأسيس في تكوين رأسمال ولا يشترك أصحابها في ارباح الشركة وفي امداد  
الحسابات وتخوفي جميعا خالصا همين . وتسرر على هذا المحضر ان ارا تبهمميا بالاسبابهمين  
العبارة وفقا لاحكام هذا النظم وانصوري نظام الشركة ، بما في ذلك لقرارا الخاصة —  
بالاستهلاكات والا احتياطيها تايا كما ينوعها وما كما تنصها لفسا وند مد فالشركة وحل الشركة  
فيل مد منها المصد ر قايوزها فرأسمال اوتغنيها واستهلاك لاسهم رأسمال وشرا اسهم  
الشركة وا مد اراسيها اولويته الاية .

وسيجد لنا ان اذا كان من غير ان نقرأ ان جميعها خالسا هي من عدم بل ان الخفايا الحلقية المبروزة لبعضها  
التأسيس فلا تكون هذه بالقرارات متداخلة فلا اذا وانظمةها جميعها متداخلة من اصحابها البعض  
تفلا ان حكما بالجميع خالسا هي من عدم .

ولا يصح للمصير التأسيس المعلن بالبطان في قرار اجتماعية التأسيسية وفي قرارات الجمعية التأسيسية، أصدرت على خلاف حكم هذا النظام، وتصور نظام الشركة، وذلك وفقاً لحكم المادة (١٢) -

المادة ١١٤ : (١) أصبحا فاعلا حكما العام فالسابقة ، بعد د نظام الشركة وقرار الجمعية العامة لعضي \* لعضي  
التأشير المحفوظ الضريبة . ويجوز ان تمنح هذا الحصص نسبتي الا رباح الصافية لا تزيد  
على ١٠ ٪ بعد توزيع حصص الساهمين لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال المدفوع كما يجوز ان  
تمنع عند التصفية اولوية النسبة المذكورة في استرداد او الفال من موجودات الشركة بعد سداد  
ما عليها من ديون .

مادة (١١٠) للجمعية العامة للمهاجرين أن تقرر الفاعل حصص التأسيس بعد عشر سنوات من تاريخ تأسيس  
أحد أوها مقابل تمهيد عادل .

والشركة في كل وقت أن تشرى من أرباحها الصافية حصصاً مسجلة باسم السوق أو بالشخص الذي تنظر عليه صاحب هذا الحصة مجتمعين في جمعية خاصة بهم تحتفظ وفقاً لحكم المادة ٢٣.

## القسم الثالث السندات

مادة ١١٦ - لشركة المساهمة ان تصدر القروض التي تعقد ها سندات متساوية القيمة وقابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة .

ويجوز ان تكون هذه السندات اسمية أو لحاملها . . . ويجب ان يبقى السند اصحيا الى حين سداد كامل قيمته .

وترتب السندات العادرة في حاسبة قرر واحد حقوق متساوية . ويحظر كل شرط يقضي بخلاف ذلك كآل لم يكن .

مادة ١١٧ - لا يجوز اصدار سندات قرر الا بالشروط الآتية . -

- ١ - ان يكون مبرحا بذلك في نظام الشركة .
  - ٢ - ان تقر ذلك الجمعية العامة العادية .
  - ٣ - ان يكون رأس مال الشركة قد دفع بالكامل .
  - ٤ - الا تزيد قيمة السندات على قيمة رأس المال المدفوع .
- ولا يجوز اصدار سندات فترض جديد الا اذا دفع المكتتبون بالسندات القديمة قيمتها كاملة وبشرط الا تزيد قيمة السندات الجديدة ، ضافا اليها الباقي في ذمة الشركتين السندات القديمة ، على رأس المال المدفوع .
- ولا تسرد احكام الفقرة السالفة على شركات التصفية العارضة ونحو التصفية الزاوية او الصامي والشركات التي يردس لها بذلك وزير التجارة والصناعة .

مادة ١١٨ - للجمعية العامة ان تفوض مجلس الادارة في تعيين مقدار القرض وشروطه ولا ينفذ قرار الجمعية باصدار سندات فترض الا بعد قيد في السجل التجاري ونشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١١٩ - اذا طرحت سندات فترض للاكتتاب العام ويجب ان يتم ذلك عن طريق المتوكل التي يحددها وزير التجارة والصناعة ، وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب بنشرة يولمها اعضا مجلس الادارة وتشتمل بمقتضى خاصة على البيانات الآتية . -

- ١ - قرار الجمعية العامة باصدار السندات وتاريخ شهر القرار .
- ٢ - عدد السندات التي فترض اصدارها وقيمتها .
- ٣ - تاريخ بدء الاكتتاب ونهايته .
- ٤ - صيغ اصدار حقال السندات وشروط وضمانات التوفيق .
- ٥ - قيمة السندات السابق اصدارها وضماناتها وقيمة الملم يدفع ضها وقت اصدار السندات الجديدة .
- ٦ - رأس مال الشركة والمقدار المدفوع منه .
- ٧ - المركز الرئيسي للشركة وتاريخ تأسيسها وحدتها .
- ٨ - قيمة الحصص الممنوعة .
- ٩ - ملخص آخر ميزانية للشركة .

وتعلن نشرة الاكتاب في جريدة يومية تنزع في المركز الرئيسي للشركة قبل تاريخ بدء الاكتاب -

بمصلحة باعلى الاقل .

ويذكر في نشرة الاكتاب في جريدة يومية تنزع في المركز الرئيسي للشركة قبل تاريخ بدء الاكتاب -

المعاني والمزايا في نشرة الاكتاب في جريدة يومية تنزع في المركز الرئيسي للشركة قبل تاريخ بدء الاكتاب -

مادة (١٢٠) على اعضاء مجلس الادارة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ قفل باب الاكتاب ان يقدموا الى مصلحة

الشركات سميان يتضمن عدد السندات المكتتب بها وقبتها وماد فيها ، ويرفق بهذا البيان

جدول باسماء المكتتبين وعدد السندات التي اكتتبها كل منهم .

مادة (١٢١) يشرع المعلن على مخالفة احكام المواد ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ ، وتلتزم الشركة بدفع غرامة السندات

المخالفة مقلان تمهيداً للضرر الذي اصابها باصحابها .

مادة (١٢٢) تصدر قراراً بتصميمات المساهمين على اعضاء بالسندات ، وبخلافها يجوز للجمعية العامة كورة

ان تعدل الحقوق المقررة لهم الا بما وافقت عليه رتبهم في جمعية خاضعتهم تعدد وفقاً لاحكام

المادة ٨٦٣ . وتصدر على حد الوفاق بمقتضى السند احكام المادة ١١٠ .

#### الفصل الخامس

#### مالية شركة المساهمة

#### الفصل الاول

#### حسابات الشركة

مادة (١٢٣) يعد مدير الادارة في نهاية كل سنة مالية جرداً للمحاسبين للشركة لوضعها في التاريخ المذكور ،

كما يعد ميزانية الشركة وحسابات الربح والخسارة وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي ضمن

السنة المالية لنفسية . ومن هذا التقرير الطريقة المطروحة لتوزيع الارباح الصافية .

ويضبط المجلس هذه الوثائق تحت تصرفه في الحسابات قبل المودع المحدد لانقضاء الجمعية

المساهمة في العشرين يوماً على الاقل . (١)

مادة (١٢٤) يراجع في نهاية السنة وحسابات الربح والخسارة كل سنة للمصالح المتخفي السنوات السابقة ،

وتقرر احسن تقديراً لصول والخسوم ثابتة عالم تقرير الجمعية العامة . بناءً على اقتراح من اسباب

الحسابات ، تعدد بل ذلك التصويب او اسس التنظيم .

مادة (١٢٥) يجتمع مجلس الادارة كل سنة - اثنى عشر ارباح الصافية لتكوين احتياطي ضمن الاحتياطي النظامي .

ويجوز ان تقرر الجمعية العامة العادية ونفسه التوزيع بعض بل لا احتياطي المذكور نصف رأس

المستأصل .

ويجوز التعرّف نظام الشركة على تجنيب جمعية تمتنع في الارباح الصافية لتكوين احتياطي يسمى

الاحتياطي الاتفاقي يخصص للاغراض التي يحددها النظام المذكور .

وللجمعية العامة العادية ، عند تعدد نصيباً لاسهم في الارباح الصافية ، ان تقرر تكوين -

احتياطيات اخرى يوزعها لغيره الذي يحققه والمخرجا للشركة ويكمل توزيع ربح ثابتة بعد الا مكان

على المساهمين .

وللجمعية العامة كورة كذلك لتقرر الاحتياطي الارباح الصافية بالانسان " مؤسسات اجتماعية لموظفي

الشركة وحسابها او لعملائها يكون لاسان من هذا المؤسسات . واذا اوجدت مؤسسات ضمن هذا القبيل

(١) عدلت المادة الواردة في هذه الفقرة ، فاصبحت " خمسة وخمسون يوماً على الاقل " ، وذلك بالمرسوم الملكي رقم

(٢٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ ، فنظر ما صدر من هذا النظام .

واحتشد شاذي تكوين أموالها على مائدة فعه الشركة وبافتتاح من رؤسب  
الموظفين وأجور العمال جاز لهؤلاء " في حالتيها " مفود عليهم ان  
يشرد وأما افتتاحهم فقد ر حرمانهم من المزايا الخصوص طمها في خـ  
نظام المؤسسة الاجتماعية .

مادة ( ١٢٦ ) يستند بالاحتياطي النظامي في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس  
مالها . وإذا جاوز الاحتياطي المذكور نصف رأس المال جاز للجمعية  
العامة العادية ان تقر بتوزيع الزيادة على المساهمين وذلك لمسي  
الشوائب التي لا تحقق فيها الشركة ارباحا صافية تكفي لتوزيع النصيب  
المقرر لهم في نظام الشركة .

ولا يجوز ان يستند بالاحتياطي الاتفاقي الا بقوار من الجمعية العامة  
غير العادية . وإذا لم يكن الاحتياطي المذكور مخصصا لغرض معين  
جاز للجمعية العامة العادية . بناء على اقتراح مجلس الادارة ،  
ان تقرر صرفها بمورد بالنفع على الشركة .

مادة ( ١٢٧ ) بين نظام الشركة النسبة التي يجب توزيعها على المساهمين من -  
الارباح الصافية بعد تجنب الاحتياطي النظامي والاحتياطي الاتفاقي  
بشرط الا تقل النسبة المذكورة عن ١٠ ٪ من رأس المال .

ويستحق المساهم حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعية  
العامة بالتوزيع .

مادة ( ١٢٨ ) على اعضاء مجلس الادارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ موافقة  
الجمعية العامة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس  
الادارة وتقرير مراقبي الحسابات ان يودعوا مكتب السجل التجاري  
وصلة الشركات صوراً من الوثائق المذكورة .

## الفصل الثاني

### مراقبة الحسابات

مادة ( ١٢٩ ) - يمارس المساهمون الرقابة على حساباتها الشركة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة مع مراعاة الأحكام الآتية :-

مادة ( ١٣٠ ) - تعين الجمعية العامة المراقبين للحسابات أو أكثر من بين المراقبين المصرح لهم بالعمل في المملكة وتحدد مكافأتهم ومدى قسطهم ، ويجوز لها إعادة تعيينهم ، كما يجوز لها فسخ كل وقت تفويضهم مع عدم الإخلال بحقوقهم في التصويت إذا وقع التفويض في وقت غير لائق أو لسبب غير مقبول .

ولا يجوز الجمع بين عمل مراقبي الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة أو التفرغ لعمل فني أو إداري في الشركة ولو على سبيل الاستشارة . كما لا يجوز أن يكون المراقبون شركاء لا أحد مؤسسي الشركة ولا أحد أعضاء مجلس إدارتها أو موظفاً لديها أو قريباً لها إلى الدرجة الرابعة بدخول الخاية . ويتعطل كل عمل مغالفة الحكم هذه الفقرة ويلزم المخالفون بمرور إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني ما تبخضه الشركة .

مادة ( ١٣١ ) - لمراقبي الحسابات في كل وقت متى أطلع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق ، وله الطلب البيانات والأدلة ما شئت برى ضرورة الحصول عليها . وله أيضاً أن يحقق موجودات الشركة والتزاماتها .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أن يمتثل من أمراً واجب المعداد في الفقرة السابقة وإذا عاد ممر المراقبي الحسابات ضمن في هذا الشأن اثبت ذلك في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ، فإذا لزم ميسر المجلس عمل مراقبي الحسابات وجب على الأخير دعوة الجمعية العامة لمعالجة النظر في الأمر .

مادة ( ١٣٢ ) - على مراقبي الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة المقام بها السنوية تقريراً يصفه موقف إدارة الشركة من شئونه من الحصول على البيانات والأدلة التي طلبها ، وما يكون قد كسفته من مخالفات لأحكام هذا النظام وأحكام نظام الشركة . ويأيه في مدعية سابقة بحسابات الشركة للوائح .

ويؤجل تقرير مراقبي الحسابات في الجمعية العامة . وإذا قررت الجمعية المصادقة على تقرير مجلس الإدارة دون الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات كان قرارها باطلاً .

مادة ( ١٣٣ ) - لا يجوز لمراقبي الحسابات أن يذبح إلى المساهمين في غير الجمعية العامة أو إلى الغير أو تعطيه من إصرار الشركة بسبب قيامه بعمله . ولا وجب تفويضه فضلاً عن ما تنبئ من التعميم .

ويُسأل مراقبي الحسابات عن تمييز الضرر الذي يصيب الشركة أو المساهمين  
أو الغير بسبب الأخطاء التي تقع منه في أداء عمله . وإذا تعدد المراقبون  
المشتركون في الخطأ كانوا مسئولين بالتضامن .

## الفصل السادس

### تعدد بل رأس المال المشتركة

#### الفصل الأول

#### زيادة رأس المال

مادة ( ١٢٤ ) للجمعية العامة غير العادية يمكن تفويض زيادة فوائض الشركة مرة واحدة مراراً بشروط

أن يكون رأس المال الأصلي قد دفع بالكامل .

مادة ( ١٢٥ ) تتم زيادة رأس المال بأحد الطرق الآتية :-

١- إصدار أسهم جديدة قد تم فتحها نقداً .

٢- إصدار أسهم جديدة مقابل حصصهم .

٣- إصدار أسهم جديدة مقابل حافض الشركة دون معينة المدة حاله

الآتي :-

١- إصدار أسهم جديدة فيكافؤ فائض احتياطي الذي يقرر الجمعية العامة .

غير العاد يقدّمه في رأس المال زيادة بالقيمة الاسمية للأسهم المدة أولاً  
بمقدار الفائض المذكور .

٢- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص التأسيس والسند المدة أولاً .

مادة ( ١٢٦ ) يكون للمساهمين الأولية الاكتسابية الجديدة بالتفدية ، وكل شرط يقتضي

بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن . (١)

ويعلن المساهمون بأولويتهم في الاكتسابية المنشور في جريدة يومية قرار زيادة

رأس المال وشروط الاكتسابية . ويجوز الاكتسابية باعطاءهم بهذا البيان بطلبات

مسجلة اذا كان شطبهم الشركة اسمية .

ويبدأ كل صاحب رغبة كتابة في استعمال حقه في الأولية خلال خمسة عشر

يوماً من تاريخ النشر أو الاخطار المنشور في الفقرة السابقة .

وتوزع طلبات المساهمين الأصليين الذين طلبوا الاكتسابية بنسبة ما يملكونه من

أسهم أصلية بشرط ألا يجاوز ما يحصلون عليه طلبوه من الأسهم الجديدة . وتوزع

الباقية من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذين طلبوا أكثر من نصيبهم

بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية على ألا يجاوز ما يحصلون عليه طلبوه من

الأسهم الجديدة .

(١) جئت الفقرة (الأولى) من هذه المادة ، وقد سويت الرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٨ هـ ، انظر ما صدر

سكان النظام .

ويطرح لمشق من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام وتتبع في هذا الاكتتاب  
الاحكام المتعلقة بالاكتتاب العام برأس مال الشركة تحت التأسيس .

وفي حالة طرح الأسهم الجديدة للاكتتاب العام يوقع رئيس مجلس الإدارة ومراقب  
الحسابات نشرة الاكتتاب التي تقتل بصفة خاصة على البيانات التالية .

١- قرار الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأس المال وتوزيع القسمة  
المذكور .

٢- رأس مال الشركة عند إصدار الأسهم الجديدة ومقدار الزيادة المقترحة  
وهذا الأسهم الجديدة وطاوقا لأصداران وجدت .

٣- تصرفها المحصر المبنية .

٤- بيان عن متوسط الأرباح التي وزعتها الشركة خلال السنتين السابقتين  
على قرار زيادة رأس المال .

مادة (١٣٧) تصرف على الأسهم المبنية التي تصدر في مناسبة زيادة رأس المال احكام تكفيهم  
المحصر المبنية المقدر بنسبة تاسيس الشركة . وتقوم الجمعية العامة  
بإصدار نظام الجمعية لتأسيسية .

مادة (١٣٨) إذا صدرت الأسهم الجديدة فالنقد يتقابل ما على الشركة كسدين معينة المقدار -  
حالة الإدارة ، وجب ان يحد مجلس الإدارة ومراقب الحسابات بياناً عن نشاط  
هذا المدين ومقدارها وموقع أعضاء المجلس ومراقب الحسابات لهذا البيان ويشهدون  
بصحته .

مادة (١٣٩) إذا تمت زيادة رأس المال بأدماج فائض الاحتياطي في رأس المال ، وجب ان تصدر  
الأسهم الجديدة بنفس شكل وأوضاع الأسهم المقدولة ، وتوزع تلك الأسهم على  
المساهمين بدون مقابل بنفس ما يطبقه كل منهم من الأسهم الأصلية .

وإذا اشتمل فائض الاحتياطي المشار اليه على أرباح اقتطعت من أرباح  
أصحاب حصص التأسيس وجبت دعوة هؤلاء إلى الاجتماع في جمعية خاصة  
بهم تمقر وفقاً لأحكام الفقرة في المادة (٨٦) للموافقة على ادماج ما يخصهم  
في فائض الاحتياطي المذكور في رأس المال وتحدد ما يخصهم من الأسهم الجديدة  
فإذا لم تتم هذه الموافقة ، اقتضت زيادة رأس المال على ذلك الجزء من فائض  
الاحتياطي الذي ليس له أصحاب الأسهم .

مادة ( ١٤٠ )

لا يجوز زيادة رأس المال بتحويل حصص التاميم إلى أسهم إلا بعد انقضاء  
المدد المنصوص عليها في المادة ( ١٠٠ ) ، وبشرط موافقة أصحاب  
الحصص على هذا التحويل وفقاً لحكام المادة ( ٨٦ ) ،  
وتكون الأسهم التي تحمل محل الحصص المخدومة قابلة للتداول من تاريخ  
إصدارها .

مادة ( ١٤١ )

لا يجوز تحويل سند اقتالقرض إلى أسهم إلا إذا تعضي ذلك في شروط إصدارها  
ويمتد لكي يكون لأللسند في هذا حاله كالتعويض بين قبول  
التحويل وفيه القيمة لا سمية للسند .

### الفصل الثاني تخفيض رأس المال

مادة ( ١٤٢ )

للجمعية العامة غير العادية بقرار تخفيض رأس المال إذا زاد من حاجة  
الشركة أو إذا ضيق الشركة بمسائل . ويجوز في الحالة الأخيرة وحدها تخفيض  
رأس المال إلى حد من الحد المنصوص عليه في المـادة ( ٩١ ) .

ولا يحذر قرار التخفيض إلا بعد تلاوة تقرير مراقبي الحسابات عن الأسباب  
الموجبة له ومن الالتزام التي على الشركة ومن الترخيف في هذه الالتزامات  
إذا كان تخفيض رأس المال نتيجة زيادة رأس المال من حاجة الشركة ،

مادة ( ١٤٣ )

وجب دوقالدين الذين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه في خلال سـتين مـسـيـوة  
من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي  
للشركة . فإذا اعترض أحد منهم وقد دأى الشركة مستداته فـسـي  
المصادم المذكور وجب على الشركة أن تودد إليه ديه إذا كان حـسـبـالـا  
أوان تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان أجـبـلا .

مادة ( ١٤٤ )

يتم تخفيض رأس المال بأحد الطرق الآتية :  
١- رد جزء من القيمة الاسمية للسهم إلى المساهمين أو إلى  
أومر القدر غير المدفوع من قيمة السهم .

٢- تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما يمارس الخصاقل التي أصابت الشركة .

٣- إلغاء عدد من الأسهم مما لـ القدر المطلوب تخفيضه .

٤- إلغاء عدد من الأسهم بما لـ القدر المطلوب تخفيضه .

إذا كان تخفيض رأس المال بالغاء عدد من الأسهم وجبت مراعاة المواقفين المساهمين وعلى هؤلاء أن يقدموا إلى الشركة في الميعاد الذي تحدده الأسهم التي تفسر الغاءها والا كان من حق الشركة اعتبارها ملغاة .

إذا كان تخفيض رأس المال عن طريق شراء عدد من أسهم الشركة والغائه وجبت دعوة المساهمين إلى عرض أسهمهم للبيع ، ويتم هذه الدعوة بالنشر في جريدة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة . ويجوز الاكتفاء بإخطار المساهمين بمطاببات مجلة برغبة الشركة في شراء الأسهم وذلك إذا كانت جميع أسهم الشركة المسجلة .

وإذا زاد عدد الأسهم المعروضة للبيع على العدد الذي قررت الشركة شراؤه وجب تخفيض طلبات البيع بنسبة هذه الزيادة .  
ويقدر ثمن شراء الأسهم وفقاً لأحكام نظام الشركة فإذا خلا النظام المذكور من أحكام في هذا الشأن وجب على الشركة أن تدفع الثمن العادل .

### الفصل السابع

#### انقضاء شركة المساهمة

إذا انضمت شركة المساهمة بسبب انتقال جميع أسهمها إلى مساهم واحد كان هذا المساهم مسئولاً عن ديون الشركة في حدود موجوداتها .  
وإذا انضمت عدة كائنة على عيوط عدد المساهمين إلى بادون الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ١٤٦ جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة .

إذا بلغت حائز شركة المساهمة ثلاثة أرباع رأس المال ، وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل الأجل المبين في نظامها . وينشر القرار في جميع الأحوال بالطريق المنصوص عليها في المادة ٦٥ .

وإذا حصل أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية أو إذا تصرف على هذه الجمعية إصدار قرار في الموضوع ، جاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حل الشركة .

- (١) خضعت مسابقة القفز (الأولمبي) من هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الشريف رقم (٢٢) وتاريخ ١٩٠٢/٦/٢٨م استقر ما صدر بشأن النظام .

مادة ( ١٥٤ ) تسرى على الشركات المتعامنين في شركة التوصية بالأسهم نفس الأحكام التي تسرى على الشركات المتعامنين في شركة التضامن .

ويسرى على عنوان شركة التوصية بالأسهم حكم المادة ٢٧ ، ويسرى على الشريك المساهم في الشركة المذكورة الأحكام الواردة في المادة ( ٢٨ ) .

( ١٥٥ ) مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا الباب ، تسرى أحكام شركة المساهمة على شركة التوصية بالأسهم في الأمور الآتية :

١- أحكام تأسيس الشركة وشهرها مقتضاها الأحكام الواردة في المادة ( ٥٢ ) الخاصة بالرسوم الملكي المرسوم بتأسيس شركة المساهمة .

٢- أحكام الأسهم والحقوق والالتزامات العامة بها .

٣- الأحكام الخاصة بجمعيات المساهمين ، ومع ذلك فلا يجوز في شركة التوصية بالأسهم أن يشتر الجمعيات المذكورة وأن تعادى على تصرفات تتصلب بمخاطبة الشركة بالخبر ، أو أن تعدل نظام الشركة إلا بموافقة جميع الشركاء المتعامنين .

٤- الأحكام الخاصة بمالصة الشركة .

وتستبدل كلمة ( المديرين ) بمباردة ( أعضاء مجلس الإدارة ) حيث توردت في باب شركة المساهمة .

مادة ( ١٥٦ ) تنطفي شركة التوصية بالأسهم بانسحاب أحد الشركاء المتعامنين أو وفاته أو بالحبس عليه أو بنسبها فلا منه أو إفساره ، فالم ينعى نظام الشركة على غير ذلك .

وكذلك تنطفي الشركة المذكورة بانسحاب الأقلية الخاصة بشركة المساهمة مع مراعاة أنه ، في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ( ١٤٧ ) على شركة التوصية بالأسهم ، إذا كان الشريك الوحيد شركاً متعامناً فإنه يبقى مسؤولاً في جميع أمواله من ديون الشركة .

## الباب السابع

### الشركة ذات المسؤولية المحدودة

مادة ( ١٥٢ ) الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي الشركة التي تتكون من شركين أو أكثر مسئولين عن ديون الشركة بقدر حصصهم في رأس المال ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة عن خمسين .

مادة ( ١٥٣ ) لا يهل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة من حصص الذريال سعودى .  
و ينقسم رأس المال الى حصص متساوية القيمة ولا يجوز ان تكون هذه الحصص مثله في مكونات قابلية للتداول . ( لا )

و تكون الحصص غير قابلة للتجزئة فإذا طلب البعض اشخاص متعددون جاز للشركة ان توقف استعمال الحقوق المنصبة بها الى ان يختار مالكو الحصص من بينهم اسم من يعتبر مالكا منفردا لها في مواجهة الشركة . ويجوز للشركة ان تحددها لغيرها .  
مما اذا لاجرا هذا الاختيار والا كان من حقها بعد انقضاء الميعاد المذكور ان تبيع الحصص لحساب مالكيها . وفي هذه الحالة تمرر الحصص على الشركة ثم على الضمير .

ولا يجوز للشركة ذات المسؤولية المحدودة ان تطلب الى الاكتاب لتكوين رأس مالها أو لزيادة أو للمصروف على قرض .

مادة ( ١٥٤ ) لا يجوز ان يكون غير الشركة ذات المسؤولية المحدودة القيام بأعمال التأمين أو الادارة أو المصارف أو البنوك .

مادة ( ١٥٥ ) يجوز ان يكون اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم شركة واحد أو أكثر ويجوز ان يكون ذلك الاسم مشتقا من فرعها .

مادة ( ١٥٦ ) تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة بمقتضى عقد يو لصد جميع الشركاء ويحتل المند المذكور على البيانات التي يحد ويحدد بها قرار من وزير التجارة والصناعة على ان يكون من بينها البيانات الآتية :

- ١- نوع الشركة واسمها وفرعها ومركزها الرئيسي .
- ٢- اسماء الشركاء ومحال اقامتهم وميلهم وجنسياتهم .
- ٣- اسماء المديرين سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم . ( ٢ )
- ٤- اسماء أمناء مجلس الإدارة او وحيده .
- ٥- مقدار رأس المال ومقدار الحصص المنقذة والحصص المعينة ووصف تفصيلي للخصم المعينة وتوقيتها واسماء مديريها .
- ٦- اقرار الشركاء بتوزيع جميع حصص رأس المال والوفاء بقروضهم هذه المصن كاشه .
- ٧- طريقة توزيع الأرباح .
- ٨- تاريخ بدء الشركة وتاريخ انتهاءها .

( ١ ) دخلت حيز التنفيذ من هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ( ٢٢ ) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ . نظر ما صدر بشأنه .

( ٢ ) أضيفت عبارة جديدة إلى نهاية هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ( ٢٣ ) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ . نظر ما صدر بشأنه .

## ٩- شكل التطبيقات التي قد توجهها الشركة إلى الشريك\* .

مادة (١٦٢) لا تؤسس الشركة بصفه شريكاً إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية والحصص العينية

على جميع الشركاء\* وتم الوفاء بالتكامل بينها .

وتدفع الحصص النقدية أحد البنود التي يضمنها وزير التجارة والصناعة ولا يجوز

المشتة صريحا إلا لدى الشركة بعد تقديم الوثائق الدالة على شهر الشركاء

بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٢ .

و يكون الشركاء\* مسئولين بالتفاس في أموالهم الخاصة في مواجهة الغير من صحة تقرير

الحصص الممنوعة . ومع ذلك لا تصح دعوى المسئولية في هذه الحالة بعد انقضاء

ثلاث سنوات من تاريخ استحقاق اجراءات الشهور المنصوص عليها في المادة ١٦٢ .

مادة (١٦٣) تعتبر باطله بالنسبة لكل فرد مصلحة الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تؤسس

بالمسألة لاحكام المواد ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ و ١٦٢ ولكن لا يجوز للشركاء\*

ان يحتجوا على الغير بهذا البطلان .

وانما تقرر البطلان تطبيقا للمادة\* كان الشركاء\* الذين شيدوا فيه مسئولين جميع

الد برى الاول بالتفاس في مواجهة باقي الشركاء\* والمصر عن شعوب الضير المترتب

على ذلك البطلان .

مادة (١٦٤) على مد برى الشركة\* خلال ثلاثين يوما من تأسيسها ، ان يطلبوا على نفقة الشركة

تشرعها في الجريدة الرسمية ، وان يطلبوا في نفس الميعاد المذكور لدى الشركة

في سجل الشركات بمصلحة الشركات\* . وعلى المد برى كذلك ان يقدموا الشركة في

السجل التجاري وفقا لاحكام نظام السجل التجاري . وتصرى الاحكام المذكورة على كل

شركة سجل بطراً على ملف الشركة\* . (١)

مادة (١٦٥) يجوز للشريك\* ان يتنازل عن حصته لأحد الشركاء\* او للغير وفقا لشروط عقد الشركة\* . ومع

ذلك اذا اراد الشريك\* التنازل عن حصته يجوز للغير\* وجب ان يخطر باقي الشركاء\* من

طريق مد برى الشركة بتسوية التنازل . وفي هذه الحالة يجوز لكل شريك ان يطلب استرداد

الحصة بنسبة المقتضى .

فإذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ الاخطار دون ان يستعمل أحد الشركاء\* حقه في الاسترداد

كان لصاحب الحصة الحق في التصرف فيها . مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة

١٥٧ .

وانما استعمل من الاسترداد أكثر من شريك وكان التنازل يتناول حصة حصص قصمت

هذه الحصص بين طالبي الاسترداد بنسبة حصة آل منهم في رأس المال . وإذا اشتمل

التنازل بحصة واحدة أعطيت هذه الحصة للشركاء\* الذين طلبوا الاسترداد . مع مراعاة

حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ .

وانما كان التنازل من الحصة بغير عوض . وجب على الشريك\* طالب الاسترداد دفع ثمنها

وفقا لاتصرع حرره الشركة\* .

ولا يبرر من الاسترداد الضموني عليه في هذا الباب على انتقال ملكية الحصص بالارث

او بالوصية .

(١) عرفت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤/٢/١٤٠٤هـ . صدر ما صدر بشأن النظام .

مادة (١٦٦) تعدد الشركة سجلاً خاصاً بأسماء الشركاء - وحدد المحصل التي يملكها كل منهم والشركات التي ترد على المحصل . ولا يتخذ انتقال الملكية في مواجهة الشركة أو الغير إلا بشئ من السبب النقال للملكية في السجل المذكور .

مادة (١٦٧) يدبر الشركة مدبراً أو أكثر من الشركاء - أو من غيرهم . ويحدد الشركاء المدبرين في عقد الشركة أو في عقد مستقل لمدة معينة أو غير معينة بمقابل أو بخير مقابل . ويجوز أن ينص عقد الشركة على تكوين مجلس إدارة من المدبرين إذا تعددوا ، وفي هذه الحالة يحدد العقد طريقة العمل في هذا المجلس والالتزامات اللازمة لقراراته . وتلتزم الشركة بأعمال المدبرين التي تدخل في حدود سلطاتهم المنبهر عنها وفقاً لحكم المادة ١٦٨ .

مادة (١٦٨) لا يجوز عزل المدبرين المسمين في عقد الشركة أو في عقد مستقل إلا لمؤخر رسمي . ويسأل المدبرون بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصاب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة أحكام هذا النظام أو تعويض عقد الشركة أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء في أداء مهامهم . وكل شرط يقضي بخير ذلك يعتبر كأن لم يكن . ويتباعد أحياناً الضرر والتعويض يترتب على مخالفة الشركة على إقرار المدبرين بمسئولية أدائها أو أنهم انقضا دعوى المسئولية المقررة للشركة . وفي جميع الأحوال لا تسبغ المدعى المذكورة بعد انقضاء سنة من تاريخ تلك المخالفة . (١)

مادة (١٦٩) يكون للشركة ذات المسئولية المحدودة مراتب حسابات وأثر وفقاً لأحكام الطريقة التي ياب شركة المساهمة .

مادة (١٧٠) إذا زاد عدد الشركاء من خمسة ، وجب الترخيص في عقد الشركة على تعيين مجلس رقابة من ثلاثة شركاء على الأقل . وإذا طرأت هذه الزيادة بعد تأسيس الشركة وجب على الشركاء أن يعرضوا لمؤخر رسمي أو غير رسمي بهذا الترخيص . ونص على مجلس الرقابة أحكام مجلس الرقابة في شركة التخصيص بالاسم .

مادة (١٧١) ترتب المحصل حقوقاً متساوية في الأرباح الصافية وفي فائض التخصيص ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

و يكون لكل شريك حق الاشتراك في الدورات وفي التصويت وحد من الأصوات يعادل عدد المحصل التي يملكها . ولا يجوز الاثنان على غير ذلك .

و يجوز لكل شريك أن يودع عنه كتابة شركة أخرى من غير المدبرين في حدود اجتماعات الشركة وفي التصويت ما لم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

و للشريك غير المدير في الشركة التي لا يوجد بها مجلس رقابة أن يوجه النصح للمديرين وله أيضاً أن يطلب الإطراح في مركز الشركة على إحالتها ونقص نائرها وثائقها وذلك في خلال خمسة عشر يوماً سابقة على التأجيل المحدد لحوز الحسابات الختامية السنوية على الشركة . وكل شرط يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن .

مادة (١٧٢) تصدر قرارات الشركة في جمعية عامة . ومع ذلك يجوز في الشركة التي لا يزيد عدد الشركاء

(١) طفت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٢٠ ، نظر ما صدر بشأن النظام .

فبها على عشرين ، أن يعدى الشركة\* آرائهم متفرعين ، وفي هذه الحالة قبل به بمصر الشركة الى كل شريكتها خطاباً مسجلاً بالقرارات المقترحة لمصوت الشريك عليها كتابة . وفي جميع الاحوال لا تكون القرارات صحيحة الا اذا وافق عليها عدد من الشركة\* يمثل نصف رأس المال على الأقل مالم ينص عقد الشركة على اقلية اكبر .

وانذا لم تنص هذه الاقلية في المداولة او في المناورة الاولى ، وجبت دعوة الشركة\* الى الاجتماع بخطابات مسجلة وتمد بالقرارات في هذا الاجتماع بموافقة اقلية الساحرين اما كان رأس المال الذي تمثله مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

مادة ( ١٧٣ )

لا يجوز تغيير حصة الشركة او زيار ذلك الا بما\* السالية للشركة\* الا بموافقة جميع الشركة\* . وفي غير عدد من الاعرض يجوز تعديل عقد الشركة بموافقة اقلية الشركة\* الذين يمثلون ثلاثة ارباع رأس المال على الأقل ، مالم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

مادة ( ١٧٤ )

تعدد الجمعية العامة بدعوة من المديرين وفقاً للأوضاع التي يحددها عقد الشركة وتعد مرة على الأقل في السنة خلال الشهور الثلاثة التالية لنهاية السنة السالية للشركة . (١) ويجوز دعوة الجمعية في كل وقت بناءً على طلب المديرين او مجلس الرقابة او مراقب الحسابات او عدد من الشركة\* يمثل نصف رأس المال على الأقل .

ويحضر محضر بخلاصة مناقشات الجمعية العامة وتدوين المناظر وقرارات الجمعية او قرارات الشركة\* في سجل خاص تديره الشركة لهذا الغرض .

مادة ( ١٧٥ )

يعد المدير من كل سنة مالية مهراية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقرير حسن نشاط الشركة ومركزها المالي واقتراحاتهم بشأن توزيع الانفاق خلال شهرين من نهاية السنة السالية .

وعلى المدير ان يرسلا صورة من هذه الوثائق وصورة من تقرير مجلس الرقابة وصورة من تقرير مراقبي الحسابات الى مصلحة الشركة خواتم كل شريك وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعداد الوثائق المذكورة . ولكل شريك في الشركات التي لا توجد بها جمعية عامة ان يطلب من المدير صورة الشركة\* الى الاجتماع للمداولة في تلك الوثائق . (٢)

مادة ( ١٧٦ )

على كل شريك ان تجنب في كل سنة . او على الأقل من ارباسها الصافية لتكوين احتياطي ويجوز للشركة\* ان تقرر وفقاً لهذا التجنب متى بلغ الاحتياطي نصف رأس المال .

مادة ( ١٧٧ )

مع عدم الاخلال بحقوق العمير الحسني النية . يلع باطلا كل قرار يصد من الجمعية العامة او من الشركة\* بالمعاقبة لاحكام هذا النظام او لنصوص عقد الشركة . ومع ذلك لا يجوز ان يطلب البطالان الا الشركة\* الذين اعترضوا كتابة على القرار او الذين لم يتمكنوا من الاعتراض عليه بعد علمهم به .

وبترتب على تخير البطالان اعتبار القرار كأن لم يكن بالجمعية لجميع الشركة\* . ولا تصمم بموجب البطالان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور

(١) عدلت المادة المنصوص عليها في هذه المادة من (الشهور الثلاثة) إلى (الشهر سنة) . وذلك بموجب مرسوم ملكي رقم

(٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٨ هـ ، نظراً ما صدر بشأن النظام .

(٢) عدلت عبارة ( خلال شهرين ) الواردة في هذه المادة إلى عبارة ( خلال أربعة أشهر ) . كما عدلت عبارة ( خلال خمسة عشر

يوماً ) إلى ( خلال شهرين ) ، وذلك بموجب مرسوم ملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٨ هـ ، نظراً ما صدر بشأن

النظام .

مادة (١٧٨) لا تنقضي لاشركة ذات المسؤولية المحدودة بأصحاب أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بتسريحه أو إفلاسه أو إحصاره بالم ينص عقد الشركة على غير ذلك .

مادة (١٧٩) تصري على الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تفتقر جميع الحصص فيها إلى شريك واحد فقرة الأولى من المادة (١٤٧) .

مادة (١٨٠) إذا بلغت غيبا عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة ثلاثة أسباع رأس المال وجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع للنظر في استمرار الشركة أو في حلها قبل الاجل المحدد في عقد ها .

ولا يكون قرار الشركة في هذا الشأن صحيحا الا اذا وافقت عليه الاغلبية المخصوص عليها في المادة ١٧٣ . ويجب في جميع الاحوال شيه هذا القرار بالطرق المخصوص عليها في المادة ١٦٤ .

واذا عمل المديرين دعوة الشركاء او اذا تعذر على الشركة الوصول الى قرار في الموضوع جاز لكل ذي مصلحة ان يطلب حل الشركة . (١)

(١) تلك هذه البقرة منقولة من المرسوم الملكي رقم (٢٦) وتاريخ ١٤٢٧/٧/٣٠ هـ ، انظر ما سبق بشأن النظام .

## الباب الثامن

### الشركة ذات رأس المال القابل للتخفيض

- مادة (١٨١) لكل شركة أن تنس في ضدّها أو في نظامها على أن رأس مالها قابل للزيادة بمقتضى فوات جديدة من الشركة أو بالنظام شركة جديدة أو قابل للتخفيض باسترداد الشركة حصصهم في رأس المال.
- مادة (١٨٢) ويجب في هذه الحالة شهر هذا النسخ بطريق الشهر المقررة لنوع الشركة تخضع الشركة ذات رأس المال القابل للتخفيض الأحكام الواردة في هذا الباب وبالأخص ما يخصها من الأحكام العامة المقررة لنوع الشركة.
- مادة (١٨٣) لا تخضع زيادة رأس المال أو تخفيضه في الشركة ذات رأس المال القابل للتخفيض لاية شروط أو إجراءات خاصة أو مله من ضد الشركة أو نظامها على غير ذلك.
- مادة (١٨٤) لا يهد رأس مال الشركة ضد التأسيس من عشرين ألف ريال سعودي ويجوز أن يزداد رأس المال بمعدلات بقرار من الشركة من سنة إلى أخرى بشرط ألا يتجاوز كل زيادة المبلغ المذكور.
- مادة (١٨٥) إذا اتخذت حصص الشركة شكل أسهم ويجب أن تفي هذه الأسهم اسمية حتى يبرسداد قيمتها كاملة.
- ولا يجوز تداول الأسهم المذكورة إلا بعد التأسيس النهائي للشركة.
- ومحوز أن يفتح ضد الشركة أو نظامها المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الجمعية العامة حق الاقتراض على نقل ملكية تلك الأسهم.
- مادة (١٨٦) يحسن ضد الشركة أو نظامها المبلغ الذي لا يجوز أن يجهل ضد رأس المال نتيجة استرداد الشركة حصصهم. ولا يجوز أن يقل هذا المبلغ من عشرين ريالاً للشركة.
- ويشهر هذا النسخ بطريق الشهر المقررة لنوع الشركة.
- مادة (١٨٧) مع مراعاة حكم المادة السابقة، لكل شريك أن ينسحب من الشركة في أي وقت عالم ينسحب ضد الشركة أو نظامها على خلاف ذلك.
- ومحوز أن يحول ضد الشركة أو نظامها الشركة سلطة فصل شريك أو أكثر بالأغلبية المقررة لتعديل المظ أو النظام.
- ويحق الشريك الذي انسحب أو فصل حلولاً في مواجهة الشركة والخير مدة سنتين من وقت انسحاب أو الفصل من الوقت يصبح الاقتراضات التي كانت قائمة وقت زوال صفته كشريك لا تخضع الشركة لها كان نوحها بالانسحاب أحد الشركة أو فعله أو وفاته أو بالحبس عليه أو بشهر إفلاسه أو إطرارة بل تسهر قائمة من مآثر الشركة عالم ينس ضد الشركة ونظامها على خلاف ذلك.

## الباب التاسع

### الشركة التعاونية

- مادة (١٨٩) يجوز أن تؤسس شركة المساهمة أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة وفقاً للمبادئ التعاونية إذا كانت تهدف لمصالح جميع الشركة ويجوز لهم المشتركة إلى الأغراض الآتية :-

١١ تخفيض ثمن تكلفة أو ثمن شراء أو ثمن بيع محصل المنتجات أو الخدمات وذلك بمزاولة الشركة أعمال المنتجين أو الوسطاء .

٢ تضمن صنف المنتجات أو مستوى الخدمات التي تقدمها الشركة إلى الشركة "ب" والتي يقدمها هو "أ" إلى المستهلكين .

مادة ١٩٠ - يجوز أن تصدر أنظمة خاصة بتنوع أو أكثر من الشركات التعاونية . وفي هذه الأحوال - لا تسري أحكام هذا الباب على الشركة إلا بقدر عدم التماثل بينها وبين أحكام تلك الأنظمة الخاصة .

وفيما عدا الأحكام الواردة في هذا الباب تبقى الشركة التعاونية خاضعة - بحسب نوعها لأحكام شركة المساهمة أو أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة .

مادة ١٩١ - تكون الشركة التعاونية ذات رأس مال قابل للتقسيم وتسمى عليها أحكام الباب الثامن ضاعداً لأحكام الثامن من ١٢٨٩ و ١٢٩٠ . ومع ذلك لا يجوز أن يملك رأس مال الشركة التعاونية بسبب اشتراك أحد من الشركة "ب" من أعلى مبلغ وصل إليه بعد تأسيس الشركة .  
مادة ١٩٢ - يجوز أن يملك الشركة التعاونية أو في نظامها على مسؤولية الشركة "ب" في حالة شهر إفلاس الشركة أو إصغارها مسؤولية إضافية عن ديونها في حدود ضعف قيمة حصص الشركة "ب" يملك رأس مال الشركة التعاونية إلى حصص "أ" أسهم أسية متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة في مواجهة الشركة .

ولا نقل قيمة الحصة أو السهم من حصة ربات محدودية ولا تزيد عن خمسين ريالاً سعودياً ولا يقل المدفوع من قيمة الحصة أو السهم عند تأسيس الشركة عن الربح ويجب أن يحدد الباقي في صمام لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ التأسيس النهائي للشركة .  
مادة ١٩٣ - يجوز أن يصرح عند الشركة أو نظاماً لشركة الشركة "ب" بالاستفادة من نشاطها ولكن يجب في هذه الحالة أن تظهر الشركة كشركة "ب" فيها هو "أ" الذين مرحت لهم بالاستفادة من نشاطها أو الذين أضافت هي من عدائهم حتى خلقوا ذلك واستوفوا الشروط المنصوص عليها في عقد الشركة أو في نظامها .

مادة ١٩٤ - تكون لجميع الشركة "ب" في الشركة التعاونية حقوق متساوية ولا يجوز التفرقة بينهم بسبب تاريخ انضمامهم إليها .

مادة ١٩٥ - يجوز للشركات التعاونية عقد معاملة مع الشركة "ب" تكون المعاملة تعاونية أو اكتسب وفقاً لأحكام الشركات التعاونية .

مادة ١٩٦ - تخضع الشركات التعاونية من جميع التزامات المبرور للجمعيات التعاونية . وتكون لوزارة التجارة والصناعة في الرقابة على الشركات التعاونية وحلها بالوزارة العمل والظنون الاجتماعية من حلقات هي الأهم المذكورة بفتحى نظام الجمعيات التعاونية .

مادة ١٩٧ - لا تخضع شركة المساهمة التعاونية لشرط استصدار رسوم ملكي النموذج عليه في المادة ٥٢ ولا تخضع الشركة التعاونية ذات المسؤولية المحدودة للمحد الأدنى لعدد الشركة النموذج عليه في المادة ٥٧ .

مادة ١٩٨ - يلزم لتأسيس الشركة التعاونية إذا كان نوعها استصدار ترخيص بذلك من وزير التجارة والصناعة وفقاً للأوضاع التي يحددها ويرفق بطلب الترخيص صورة من عقد الشركة ومن نظامها وفقاً على كل صورة من الشركة "ب" وفروعهم أو فروعهم

وتضمن عقد الشركة أو نظامها ، فذلك من البيانات اللازمة بحسب نوع الشركة ، البيانات -  
الآتية:

- ١) شروط قبول الشركة الجدد وشروط انسحاب الشركة وفصلهم.
  - ٢) المسئولية الاضامية للشركة من دين الشركة في حالة شطبها او اضرارها ان كان لها سجل.
  - ٣) تحديد النسبة المئوية التي توزع على الشركة من الارباح السافيه ولطريقه توزيع طائد المعاملات عليهم.
- ومتى استوفت الشركة شروط تأسيسها كان على اعضاء مجلس الادارة ان يقدموا خلال خمسة عشر يوما من الوقت المذكور ملية الى وزير التجارة والصناعة بامضاء معلن تأسيس الشركة وفقا للاوضاع التي يحددها الوزير المذكور.
- وتعتبر الشركة مؤسسة تأسيسا صحيحا من تاريخ صدور القرار الصادر ولا تصح بعد ذلك دعوى بطلان الشركة لاية مخالفة لاحكام التأسيس المنصوص عليها في هذا النظام اوفي عقد الشركة اوفي نظامها .

مادة ٢٠٠ ينشر في الجريدة الرسمية على نفقة الشركة قرار وزير التجارة والصناعة باعلان تأسيسها وفقا بمه صورة من مقدمها ونظامها . وعلى اعضاء مجلس الادارة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القرار المذكور ان يسطبوا عند الشركة في سجل الشركات بمصلحة الشركات . وعليهم ايضا خلال نفس الميعاد ان يقدوا الشركة في السجل التجاري وفقا لاحكام نظام السجل التجاري .

وتشهر بنسبة كل تعديل مطرا على عقد الشركة ونظامها

مادة ٢٠١ يدير الشركة التعاونية مجلس ادارة يتكون من المدة الذي يحدده عقد الشركة او نظامها بشرط الا يقل عن ثلاثة . ولا يتقاضى اعضاء مجلس الادارة مالا من منهم .

ويحدد عقد الشركة او نظامها مدة عضوية مجلس الادارة بشروط الا تزيد عن خمس سنوات ويجوز -  
للجمعية العامة في كل وقت عزل جميع اعضاء مجلس الادارة او بعضهم .

مادة ٢٠٢ على ادارة الشركة التعاونية ان تقدم الى مندوبي وزارة التجارة والصناعة بناء على طلبهم قوائمها وسجلاتها ووثائقها وان تقدم اليهم كافة البيانات والاخبار التي تثبت التزام الشركة لاحكام هذا النظام .

مادة ٢٠٣ تصدر قرارات الشركة في جمعية عامة ويكون لكل شريك حل المصير فيها ويكون له صوت واحد في عدولتها ايا كان عدد حصصه واسمه . ومع ذلك يجوز ان ينسحب عقد الشركة او نظامها على تقسيم الشركة اعضاءا يجتمع كل قسم منها وتداول اعضاءه على عدة مشترك كل قسم من بين اعضاءه من يحضرون هذه الجمعية العامة .

ويجوز ان يحد تأسيس الاتحاد التعاوني اوفي نظامه على منح الشركات الاعضا فيه عدد من الاصوات يتناسب مع عدد اعضاءها القاطنين او مع اهمية معاملاتها مع الاتحاد .

وفيما عدا الاحكام الواردة في هذه المادة تسري على الجمعية العامة للشركة في الشركة التعاونية احكام جمعيات المساهمين في شركة المساهمة .

مادة ٢٠٤ يجوز ان تختار بعض الشركة في الشركة التعاونية ذات المسئولية المحدودة شكل الاسهم . ولا يجوز التداول من الأسهم الا بموافقة مجلس الادارة او الجمعية العامة وفقا لشروط عقد الشركة ونظامها . ويجوز ان يمنح عقد الشركة ونظامها هذا التنازل وذلك دون اخلال بحق الشريك في الانسحاب من الشركة .

والشركة ان تتنازل من ماليتها احد الشركات\* بالمبالغ المستحقة في ذمتها وانما يشترط على ذلك فعل الشريك من الشركة بعد اخطاره بتداد تلك المبالغ خلال سبعمين يوما على الاقل من تاريخ الاذار المذكور.

واذا انسحب احد الشركات\* او فاعل من الشركة او فوضي وكان يستحق استرداد حصته فلاب.وزان بحصل هو او يرثته على اكثر من قيمة هذه الحصة مقدرة على اساس ميزانية السنة المالية التي تم فيها الانسحاب او الفصل او الرضاة منصوصا فيها عند الاقتضاء نصيبه في خسارة رأس المال.

مادة (٢٠٥) توزع على الشركات\* نسبة مئوية من الارباح الفائضة بحدود حد الشركة او نظامها بشرط الالتزام على ١٠ من رأس المال المدفوع.

ويجوز ان ينسحب الشركة او نظامها على ان في حالة عدم كتابة الانهاج العامه المنصوصة لتوزيع النسبة المذكورة على الشركات\* تقتطع المبالغ اللازمة لذلك من الاحتياطات او من ارباح السنوات الاربع التالية.

ونما هذا النصيب المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة لا يجوز توزيع ارباح على الشركات\* الا بعد ما ينصهم في طائد المعاملات وفقا للاوضاع التي يحددها عند الشركة او نظامها. ولا يجوز ان يشمل هذا التوزيع الارباح الناشئة من معاملات الشركة مع الجمهور.

مادة (٢٠٦) على الشركة ان تمنح في كل سنة مالية - ١٠ على الاقل من ارباحها المتبقية بعد توزيع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة الاولى والثالثة من المادة السابقة لتكوين احتياطي حتى يبلغ الاحتياطي المذكور مقدار رأس المال.

مادة (٢٠٧) بعد تجميع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادتين برجل الكسب الربح الى الاحتياطي او يخصص لا طاعة شركة او اتحادات تعاونية اخرى او بوجه لخدمة ذات نفع عام.

مادة (٢٠٨) لا تجوز زيادة رأس مال الشركة التعاونية بامداد الاحتياطي في رأس المال او بامداد المخصص من باقي عيشها.

ولا يجوز الفاء الصفة التعاونية للشركة.

مادة (٢٠٩) في حالة انقضاء الشركة التعاونية يحول ثلثي الصفة بقرار من الجمعية العامة الى شركات او اتحادات تعاونية اخرى او يخصص لخدمة ذات نفع عام.

#### الباب المائس

#### نحول الشركات وانما حاجها

#### الفصل الاول

#### نحول الشركات

مادة (٢١٠) يجوز تحول الشركة الى نوع آخر من الشركات بقرار يصدر وفقا للاوضاع المقررة لتحويل عقد الشركة او نظامها ويشرط استحقاق شروط التأسيس والتسهر المقررة للتحويل وحولت اليه الشركة. (١)

(١) هفت هذه اللغة صوبت المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٣٧٠/٧/٢٢ هـ ، فطر ما صدر بشأن النظام .

مادة (٢١١) لا يترتب على شمول الشركة نشوء شخص اعتباري جديد وتظل الشركة محتفظة بحقوقها والتزاماتها السابقة على الشمول المذكور.

مادة (٢١٢) لا يترتب على شمول شركة التضامن أو شركة التوعية براءة ذمة الشركاء المتضامنين من مسؤوليتهم عن ديون الشركة إلا إذا قبل ذلك الدائنون ويفترض هذا القبول إذا لم يمتنع أحد من الدائنين على قرار الشمول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره به بحسب طلب سجل.

## الفصل الثاني

### الاندماج الشركات

مادة (٢١٣) يجوز للشركة ولوائنتها في ذمة التصفية أن تندمج في شركة أخرى من نوعها أو من نوع آخر ولأن لا يجوز للشركة المتمازجة أن تندمج في شركة من نوع آخر.

مادة (٢١٤) يكون الاندماج بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة أو بجمع شركتين أو أكثر في شركة جديدة تحت التأسيس ويحدد عقد الاندماج شروطه ويمن بمدة خاصة لطريقة تقسيم ذمة الشركة المتدمنة وعدد الحصص أو الأسهم التي تخصها في رأس مال الشركة الدامجة.

ولا يكون الاندماج صحيحاً إلا إذا صدر قرار به من كل شركة طرف فيه وفقاً للاوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها.

ويشهر هذا القرار بطرق النشر المقررة لتأجيل على عقد الشركة المتدمنة أو نظامها من تعد ثلاث.

مادة (٢١٥) لا ينفذ قرار الاندماج إلا بعد انقضاء تسعين يوماً من تاريخ صدوره ويكون لدى الشركة المتدمنة خلال الصياح المذكور أن يعارضها في الاندماج بخطاب سجل إلى الشركة. وفي هذه الحالة يظل الاندماج موقوفاً إلى أن يتنازل الدائن صك من معارضة أو إلى أن تغطي هيئة حسم منازعات الشركات المتبارجة بناءً على طلب الشركة بعدم صحة الاعتراض المذكور أو إلى أن تخدم الشركة ضماناً كافياً للوفاء بدين المترض أن كان أجلاً وإلا لم تخدم معارضة خلال الصياح المذكور اعتبر الاندماج نافذاً.

### الباب السادس عشر

#### تصفية الشركات

مادة (٢١٦) تدخل الشركة بحسب انقضاءها في ذمة التصفية وتحتفظ بالشخصية الاعتبارية بالحد الأدنى للتصفية وإلى أن تنتهي التصفية.

مادة (٢١٧) تشيئ سلطة البحرين أو مجلس الإدارة بانقضاء الشركة. ومع ذلك يظل هؤلاء الدائنين على إدارة الشركة ويعتبرون بالتصفية للمبر في حكم المصفين إلى أن يتم تعيين المصفي.

مادة (٢١٨) يقوم بالتصفية حصف واحد أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم ويؤلى الشركة أو الجمعية العامة تعيين المصفين أو استبدالهم وتحدد مدتهم وظروفهم ومكافأتهم. وإذا قررت هيئة حسم منازعات الشركات المتبارجة حل الشركة أو إعلانها عسكرة المصفين وحددت مدتهم ومكافأتهم.

مادة (٢١٩) إذا تمرد المصفون وجب عليهم أن يعطوا مجتمعين بالم نصح لهم الجهة التي عينتهم بالانقضاء.

يتكون من مسئولين بالنظام من تمثيل الضر الذي يسبب الشركة والشركة والغیر نتیجة  
تجاوزهم حدود سلطاتهم أو نتیجة الأخطاء التي يرتكبونها في أداء أعمالهم.

مادة { ٢٢٠ } مع مراعاة الفقرة الواردة في وثيقة تعین المصنفين يكون لهؤلاء "أوسع سلطات في تحويل  
موجودات الشركة إلى نفوذ باقي ذلك مع الضوابط والعقوبات بالضرورة أو الزاد ولكن  
لا يكون للمصنفين أن يبيعوا أموال الشركة جطة أو إلى يحدوها حصة في شركة أخرى إلا إذا  
صرحت لهم بذلك الجهة التي عينتهم.

ولا يجوز للمصنفين أن يبدؤوا عملاً جديداً إلا أن تكون لازمة لانتهاء أعمال سابقة.

مادة { ٢٢١ } على المصنفين أن يشهروا القرار الصادر بتعيينهم والقررة المفروضة على سلطاتهم بطرق  
الشهر المفردة لتعديل عقد الشركة ونظامها.

مادة { ٢٢٢ } على المصنفين إعداد ديون الشركة أن كانت حالة وتجنب المبالغ اللازمة لسدادها  
أن كانت آجلة أو مثلاً طبعها.

وتكون لديون التأمينة من التغطية أولوية على الديون الأخرى.

وعلى المصنفين بعد إعداد الديون على الوجه السابق أن يوردوا إلى الشركة "قائمة  
حصصهم في رأس المال وأن يوزعوا عليهم القائل بعد ذلك وفقاً لنصوص عقد الشركة فإذا  
لم يتفكر العقد نسوجاً في هذا الشأن وزع القائل على الشركة " بنسبة حصصهم في  
رأس المال. وإذا لم يكف عافي موجودات الشركة للوفاء بحصص الشركة " وزمت الضمانة  
بينهم بحسب النسبة المقررة في نونج المسافر.

مادة { ٢٢٣ } بعد العمل، خلال ثلاثة أشهر من مباشرتهم أعمالهم وبالأشتراك مع مراقب حسابات  
الشركة أن يجمع جرداً لجميع ممتلكات الشركة من أصول وأعمالها من أصول وعلى المصنفين -  
أو أحدها " مجلس الإدارة أن يقدّموا إلى المصنفين في هذه المناسبة "دلائل الشركة  
وسجلاتها ووثائقها والبيانات وأقبيانات التي يملكونها.

وفي نهاية كل سنة مالية يمدد المصنفون ميزانية وحساب أرباح وخسائر وشهراً عن أعمال  
التصفية وشعري هذه الوثائق على الشركة " أو الجمعية العامة للموافقة عليها وفقاً لنصوص  
عقد الشركة أو نظامها.

وعند انتهاء التصفية يقدم المصنفون حساباً ختامياً من أعمالهم ولا تنتهي التصفية إلا  
بمصادرة الشركة " أو الجمعية العامة على الحساب المذكور وشهر المصنفون انتهاء  
التصفية بالدين الصادر إليها في المادة { ٢٢١ }.

مادة { ٢٢٤ } تلزم الشركة بأعمال المصنفين الداخلة في حدود سلطاتهم ولا ترفع أية مسؤولية  
في ذمة المصنفين بسبب مباشرة الأعمال المذكورة.

مادة { ٢٢٥ } تبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها المقررة لهذا النظام وفي عقد الشركة  
أو في نظامها " بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصنفين.

ويبقى للمصنفين حق اللجوء على وثائق الشركة المقررة له في هذا النظام أو في عقد  
الشركة أو في نظامها.

لا تسمع الدعوى ضد المصنفين بسبب أعمال التصنف بعد انقضاء ثلاث سنوات على تسهير انتفاة التصنف وفقاً لحكام المادة ٢٢٣ ولا تسمع الدعوى بعد انقضاء البدالة المذكورة ضد الشركاء بسبب أعمال الشركة أو ضد المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو مراقبي الحسابات بسبب أعمال وظائفهم .

#### الباب الثاني عشر

##### الشركات الأجنبية

مع عدم الإخلال بأحكام نظام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية أو بالالتفاتات الخاصة المقصودة مع بعض الشركات تسمى على الشركات الأجنبية التي تزاوّل نشاطها في المملكة أحكام هذا النظام فيما يرد في الأحكام المتعلقة بتأسيس الشركات .

لا يجوز للشركات الأجنبية أن تسمى " فرعا أو وكالات أو مكاتب تمثيلية أو أن تصدر أو تصدر أوراقاً مالية للاكتتاب أو البيع في المملكة إلا بترخيص من وزير التجارة والصناعة وتخضع هذه الفروع أو الوكالات أو المكاتب لأحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة فيما يتعلق بنوع النشاط الذي تزاوّل به .  
وإذا زاول الفرع أو الوكالة أو المكتب أعمالاً قبل استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا النظام أو في غيره من الأنظمة كان الأشخاص الذين أجروا هذه الأعمال مسؤولين عنها شخصياً وظيفياً وجبه التضامن .

#### الباب الثالث عشر

مع عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية ، يحاقب بالعس بدالة تقل من ثلاثة شهور ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل من خمسة آلاف ريال سعودي ولا تتجاوز مئتين الف ريال سعودي أو بأحدى هاتين الصورتين :

١- كل من ثبتت عدا في هذه الشركة أو نظامها أو في بشرات الاكتتاب أو في غير ذلك من وثائق الشركة أو في طلب الترخيص بتأسيس الشركة بيانات كاذبة ومخالفة لأحكام هذا النظام وكل من وقع هذه الوثائق أو وزعها مع علمه بذلك .

٢- كل مؤسس أو مدير أو عضو مجلس إدارة وجه دعوة للاكتتاب العام في أسهم أو سندات على خلاف أحكام هذا النظام وكل من عرض هذه الأسهم أو السندات للاكتتاب لحساب الشركة مع علمه بما وقع من مخالفة .

٣- كل من بالغ بسوء قصد من الشركة أو من غيرهم في تقييم المصالح المالية والجزاء العامة .

٤- كل من أسس شركة تعاونية على خلاف أحكام هذا النظام وكل عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات بأشعر حيلة فيها مع علمه بما وقع من مخالفة .

٥- كل مدير أو عضو مجلس إدارة حصل أو وزع على الشركة أو غيرهم أرباحاً صورية .

٦- كل مدير أو عضو مجلس إدارة أو مراقب حسابات أو عضو فكري عدا بيانات كاذبة

في الميزانية أو في حساب التكاليف والخصائر أو فيما بعد من تقارير للشركة أو للجمعية

العامة أو أغفل تضمن هذه التقارير وقائع جوهرية بقصد إغفال المركز

المالي للشركة من الشركة أو من غيرهم .

(٢) كل موظف حكومي افشى لغير الجهات المختصة اسرار الشركة  
التي اطلع عليها بحكم وظيفته . (١)

مادة (٢٣٠) مع عدم الاخلال بما تقتضيه احكام التريمة الاسلاميه ، يعاقب بغرامة  
لا تقل من الف ريال سعودي ولا تزيد على مئتي الف ريال سعودي ،  
(١) كل من خالف احكام المادة (١٢)

(٢) كل من يصدر اسهما او سندات قرض او ايصالات اكتساب  
او شهادات مؤقته او يعرضها للداول على خلاف احكام  
هذا النظام .

(٣) كل مدير او عضو مجلس ادارة اعمل في سواة مصلحة الشركاء  
بالتوافق المنصوص عليها في هذا النظام .

(٤) كل مدير او عضو مجلس ادارة عوق على مراقب الحسابات .  
في حالة العود تخضع العقوبة المنصوص عليها في الموادتين السابقتين ؛ (٢)  
الباب الرابع عشر

#### هيئة حسم المنازعات الشركات التجارية

تنشأ بمقتضى هذا النظام هيئة تسمى (هيئة حسم المنازعات الشركات  
التجارية) وتتكون من ثلاثة اعضاء من المتخصصين وتختص بالهيئة  
المذكورة بحسم المنازعات المتفرقة من تطبيق هذا النظام وتوقيع  
المقررات المنصوص عليها فيه .

وبمدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل هذه الهيئة بناءً على اقتراح وزير  
التجارة والصناعة كما يحدد المجلس الاجراءات الخاصة بهاء وتزود الهيئة بالحد  
الكافي من الموظفين الفنيين والاداريين . (٣)

#### الباب الخامس عشر

#### احكام ختامية

مادة (٢٣٣) تلغى جميع الاحكام التي تتعارض مع احكام هذا النظام . (١)

(١) أصبحت ثلاث فقرات جديدة إلى نهاية هذه المادة ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (٥) وتاريخ ١٣٨٧/٢/٢٢ هـ ، كما  
جرى تعديل فقرتين (١٤٨) منها بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ ، فقرر ما صدر بشأن النظام .  
(٢) حلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤١٢/٢/٢٠ هـ ، فقرر ما صدر بشأن النظام .  
(٣) ألغيت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٢) وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٩ هـ ، فقرر ما صدر بشأن النظام .  
(٤) أصبحت مادة جديدة برقم (٢٣٣) . وتلغى المادة (٢٣٢) الأصلية ليصبح (٢٣٤) ، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم  
(٢٣) وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ ، فقرر ما صدر بشأن النظام .

# ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٥/٢

التاريخ - ١٢/١/١٤٢٨هـ

بسمون الله تعالى

باسم جلالة الملك

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٥/٥/١٤٢٢ وتاريخ ١/١/١٤٢٨هـ .

بعد الاطلاع على المادة ( ٢٠ ) من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( ٢٨ )

وتاريخ ٢٢ شوال عام ١٤٢٢هـ .

بعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢/٢/١٤٢٨هـ .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢١٨ ) وتاريخ ٨/٢/١٤٢٨هـ .

رسمياً هوأت :-

اولا - تصف الى آخر المادة ( ٢٢٩ ) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢/٢/١٤٢٨هـ

٢٢/٢/١٤٢٨هـ الفقرات الآتية :-

١- كل شركة لاترغم تطبيق الفوائد الانواعية التي يحددها الأنشطة أو القرارات .

٢- كل شركة لاتشغل للمعاملات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة بغير مرسوم مقول فيها

بمعناها التزامات الشركة أوهاأطلاع على الوزارة على المستندات والبيانات

أستند بم البيانات والمعلومات التي تحتاجها الوزارة .

٣- تستحصل الفوائد المقررة في الفترتين السابقتين ٩٨ من مكافأة أعضاء مجلس

إدارة الشركة وفقاً للمادة ( ٧٦ ) من هذا النظام .

ثانياً - على نائب رئيس مجلس الوزراء "وزير التجارة والصناعة" تنفيذ مرسومنا هذا .،،



قرار رقم ٨٨٨ و تاريخ ٨/٢/١٤٢٨هـ

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على المعاملة المرافقة لهذا التتبع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢ في ١٦/١/٨٢هـ بشأن  
تشكيل لجان حارة آكل قليل و حلة العباب بظهوره و حارة مريح المود بالربا في شركة  
كهرباء الربا في حارة آكل قليل و حلة العباب بظهوره و حارة مريح المود بالربا في شركة  
برقم ١٢١٢ في ١٦/١/٨٢هـ

بعد اطلاعه على توصية اللجنة التالية رقم ٦٠ و تاريخ ٨/٢/٨٢هـ

بمقرر مجلس

أ - تلزم شركات الكهرباء بأعمال التشار إلى جميع المنازل الواقعة في منطقة احتيازيها  
وتكاليف التشغيل التي تشمل لينة خط المدة و سطرزات ( فسط تخلف) العام  
بالمشترك .

ب - على شركات الكهرباء ارجاع ما زاد عن خطوط استهلاك مشهورين من رسم التاممين  
المتولي من المشتركين .

ج - تلزم شركة كهرباء الربا بأعداد التكاليف المدد من قبل وزارة التجارة والصناعة لأعمال  
التجار الكهربائي إلى حكان طهرة خفوخه و مريح المود و حارة آكل قليل والمالند (٠٠ ريال  
والمصنف بموجب الأمر السامي رقم ٢١١٠٤ في ١٨/١٢/١٤٢٢هـ .

د - يضاف إلى آخر السادة (٢٢٩) من نظام الشركات الففترات الآتية :-

١ - كل شركة لا تراعى تطبيق الففترات الآتية التي صدر بها الأنظمة أو القرارات .

٢ - كل شركة لا تشمل للتمهيلات التي صدرها وزارة التجارة والصناعة بغير سبب  
محقول فيما يتعلق بالتزامات الشركة أو بإطلاع عديبي الوزارة على السندات والسجلات

أو تقديم البيانات والمعلومات التي تحتاجها الوزارة .

٣ - تستعمل الففترات المقررة في الففترتين السابقتين ١ و ٢ من كفاة أعضاء مجلس إدارة

الشركة وفقاً لتسلي السادة (٧٦) من هذا النظام .

٤ - وقد نظم مشروع مرسوم طكسي للسادة ٢٢٩٠٠ تاريخاً صيرته مرافقة لهذا .

ولما ذكره سر

نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم - م / ٢٣

التاريخ - ٢٨ / ٦ / ١٤٠٢ هـ.

بسم الله تعالى

نحن خالد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة والمادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم

الملكي رقم ( ٣٨ ) وتاريخ ٢٢ شوال عام ١٣٧٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( م / ٦ ) وتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٣٨٥ هـ

والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ( م / ٥ ) وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٢٨ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٧ ) وتاريخ ٢٠ / ١ / ١٤٠٢ هـ.

رسمياً ما هو آت

أولاً : اذ حال التمدلات الآتية على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( م / ٦ ) وتاريخ

٢٢ / ٣ / ١٣٨٥ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ( م / ٥ ) وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٢٨ هـ.

١- شمل عبارة ( الإدارة العامة للشركات ) شمل عبارة ( مصلحة الشركات ) حيثما وردت في النظام

وتعدل كلمة ( غيبم أو تفهيمها ) أينما وردت في النظام الى كلمة ( تقوم أو تقوم بها ) .

٢- تعدل المادة الثانية الواردة في باب الأحكام العامة الى النص التالي : -

أ- تحسرى أحكام هذا النظام وما لا يتعارض معها من شروط الشركات وقواعد الصرف على الشركات

الآتية :-

١ ( شركة التضامن - ٢- شركة التوصية البسيطة - ٣- شركة المعامد - ٤- شركة المراهمة

٥ ( شركة التوصية بالاسهم - ٦- الشركة ذات المسئولية المحدودة - ٧- الشركة ذات رأس المال

القابل للتغيير - ٨- الشركة التعاونية .

ومع عدم المساس بالشركات المعروفة في الفقه الاسلامي تكون باطلة كل شركة لا تعتمد أحد

الاشكال المذكورة ويكون الأشخاص الذين تعاقدوا بأسمائهم من شخصيات التضامن من

الالتزامات الناشئة من هذا التعاقد .

وبحوز لمجلس الوزراء بقرار منه أن يعدل الحد الأدنى أو القصى لرأس المال للشركات المنصوص

عليها في هذا النظام .

مباشرة ولا تسري أحكام هذا النظام على الشركات التي تأسسها أو تتشارك في تأسيسها دولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بشرط أن يصدر بترخيصها مرسوم ملكي يتضمن الأحكام التي تخضع لها الشركة .

ج - تنفي الفقرة الثانية من المادة ( ٥٦ ) .

د - تعدل عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ( ٩ ) إلى النص التالي :-

« وإذا كانت حصة الشريك قاصرة على عمله ولم يحسن في مقد الشركة نصيبه في الربح أو في الخسارة كان له أن يطلب تقويم عمله ويكون هذا التقويم أساساً لتحديد حصته في الربح أو في الخسارة وفقاً للشروط المتقدمة . وإذا اتعدد الشركاء بالعمل بين تقويم حصة كل منهم اعتبرت هذه الحصص متساوية ما لم يثبت العكس . وإذا أقدم الشريك فضلاً على عمله حصة نقدية أو عينية كان له نصيب في الربح أو في الخسارة من حصته بالعمل ونصيب آخر من حصته النقدية أو العينية .

هـ - تعدل المادة ( ٤٩ ) إلى النص التالي :-

« لا يقل رأس مال شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام من عشرة ملايين ريال سعودي ولها عند هذه الحالة لا يقل رأس مال الشركة من مليوني ريال سعودي . ولا يقل المدفوع من رأس المال عند تأسيس الشركة من نصف الحد الأدنى مع مراعاة ما ينص به المادة ( ٥٨ ) ولا تقل قيمة السهم عن خمسين ريالاً سعودياً .

و - تعدل الفقرة الأولى من المادة ( ٥٢ ) إلى النص التالي :-

« لا يجوز تأسيس الشركات المساهمة الآتية إلا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناءً على موافقة مجالس الوزراء وصرف وزير التجارة على أن يراعى ما تنص به الأنظمة .

أ - ذات الامتياز .

ب - التي تدبر مرفعاً عاماً .

ج - التي تقدم لها الدولة امانة .

د - التي تتشارك فيها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .

هـ - التي تزاوّل الأحوال الصرفية .

« ما غير ذلك من الشركات المساهمة فلا يجوز تأسيسها إلا بترخيص يصدره وزير التجارة بشرط في الجريدة الرسمية . ولا يصدر وزير التجارة الترخيص المذكور إلا بعد الاطلاع على دراسة ثبت الجسد في الاقتصادية لأغراض الشركة ما لم تكن الشركة قد قدمت مثل هذه الدراسة للجهة الحكومية أخرى مختصة وخصت بإقامة المشروع .

٦- تعدل المادة ( ٤٤ ) الى النص التالي :-

اذ لم يقصر المؤسسون على أنفسهم الاكتتاب بجميع الاسهم كان عليهم أن يطرحوا للاكتتاب العام الاسهم التي لم يكتبوها سواء في ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي أو قرار وزير التجارة المرخص بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية ووزير التجارة أن يأذن عند الضرورة بمد هذا الميعاد فترة لا تتجاوز تسعين يوماً .

٧- تضاف العبارة التالية لنهاية المادة ( ٤٩ ) ( مع مراعاة ما يقدره وزير التجارة في كل حالة بالشبهة لمفسار المكتتبين ) .

٨- يضاف لنهاية الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٦٦ ) ما يلي :-

• ويجوز لمجلس الوزراء أن يحدد عدد مجالس الادارة التي يجوز للمضو أن يعين بها .

٩- تعدل عبارة ( لا يقل عن مائتين ) الواردة في المادة ( ٦٨ ) الى عبارة ( لا تقل قيمتها عن عشرة آلاف ريال )

١٠- تعدل المادة ( ٧٩ ) الى النص التالي :-

مع مراعاة خصوص نظام الشركة ، يعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً ومضواً منتدباً ويجوز أن يجمع مضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب .

يعين نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب والمكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل منهما بالإضافة الى المكافأة المقررة لأعضاء المجلس وأذا خلا نظام الشركة من أحكام في هذا الشأن تولى مجلس الادارة توزيع الاختصاصات وتعهد به المكافأة الخاصة .

ويعين مجلس الادارة - كترتيباً يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم ويحدد اختصاصاته ومكافأته اذا لم يتضمن نظام الشركة احكاماً في هذا الخصوص .

ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والدكرتير مضو مجلس الادارة من مدة عضوية كل مضو في المجلس .

ويجوز دائماً إعادة تعيين العضو المنتدب والدكرتير مضو مجلس الادارة ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك أما رئيس المجلس فتقتصر فترة رئاسته للمجلس على مرة واحدة .

والمجلس في كل وقت أن يحرلهم جميعهم أو بعضهم دون اخلال بهم في التمويل اذا وقع العزل للمبرر مبرر قبول أو في وقت غير لائق .

١١- يضاف الى نهاية المادة ( ٨٣ ) فقرة ثالثة تنص على ما يلي :-

( ويجوز لوزارة التجارة أن توقف مندباً أو أكثر لحضور الجمعيات العامة كمرافقين ) .

١٢- يضاف الى الفقرة الأخيرة من المادة ( ٨٧ ) بعد عبارة ( عدد من المساهمين يمثل ( ٣ / ) من رأس

المال على الأقل ) العبارة الآتية :- ( أو بناءً على قرار من وزير التجارة ) .

١٣- تعديل المادة ( ٨٨ ) الى النص التالي :-

تشرالدعوة لاتعدادالجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة قبل الميعاد المحدد للاتعداد بخمسة وعشرين يوما على الأقل .  
ومع ذلك يجوز اذا كانت جميع الأسهم اسمية الاكتفاء بتوجيه الدعوة في الميعاد المذكور بخطابات مسجلة وتشتمل الدعوة على جدول الأعمال وترسل صورة من الدعوة وجدول الأعمال الى الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة خلال المدة المحددة للنشر .

١٤- تعديل المادة ( ٨٩ ) الى النص الآتي :-

يعد مجلس الادارة عن كل سنة مالية ميزانية للشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريرا عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يتبعها لتوزيع الارباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بسنتين يوما على الأقل . ويضع رئيس مجلس الادارة الوثائق المشار اليها وتودع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل . وعلى رئيس مجلس الادارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وعلامة وافية من تقرير مجلس الادارة والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وأن يرسل صورة من هذه الوثائق الى الادارة العامة للشركات قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل .

١٥- تعديل المادة ( ٩٧ ) الى النص التالي :-

مع عدم الاحلال بحقوق الغير الحسن النية يقع باطلا كل قرار يمدد من جمعيات المساهمين بالمخالفة لاحكام هذا النظام أو لاحكام نظام الشركة وللادارة العامة للشركات ولكل مساهم اعترض في محضر الاجتماع على القرار أو غيب من حضور الاجتماع بسبب غياب أن يطلب البطلان ويثبت على العضء بالبطلان امتناع القرار كأن لم يكن بالنسبة لجميع المساهمين ولا تمنع دعوى البطلان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور .

١٦- تعديل المادة الواردة في المادة ( ١٢٣ ) بحيث تكون خمسة وعشرين يوما على الأقل بدلا من خمسة وعشرين يوما على الأقل .

١٧- تعديل الفقرة الأولى من المادة ( ١٣٦ ) لتكون بالصيغة الآتية :-

يكون للمساهمين أولوية الاكتساب بالأسهم الجديدة النقدية عالم يتضمن نظام الشركة تنازلهم من هذا الحق أو تقيده ويجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير التجارة بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطني إلغاء حق الأولوية أو تقيده بالنسبة للشركات الآتية :-

ذات الاستاذ ب - التي تدبر مرفقاً ما - ج - التي تقدم لها الدولة اعانة - ذ - التي تشترك فيها الدولة - هـ - التي تراول الأعمال المصرفية .  
ويجوز حكم هذه الفقرة على الشركات ولو كانت مؤسسة قبل نفاذها .  
ولا تنص هذه المادة على شركات البترول والمعادن التي تعمل بموجب اتفاقيات خاصة صدرت بمراحم ملكية .

١٨ - تعدل صيغة الفقرة الأولى من المادة ( ١٥٠ ) الى النص التالي :-

لا يقل رأس مال شركة التوصية بالأسهم من مليون ريال سعودي ولا يقل المدفوع منه عند تأسيس الشركة من نصف المدفوع .

١٩ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ( ١٥٨ ) لتكون كما يلي :-

لا يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة من خمسمائة ألف ريال سعودي ويقسم رأس المال الى حصص متساوية القيمة ولا يجوز أن تكون هذه الحصص مثلية في حوكم قابلة للتداول .

٢٠ - تصاغ عبارة ( اذ اسموا في عقد الشركة ) الى نهاية البيان رقم ( ٣ ) من المادة ( ١٦١ ) بحيث يقرأ كما يلي :-

أسماء المدبرين - أو كانوا من الشركاء - أو من غيرهم اذ اسموا في عقد الشركة .

٢١ - تعدل المادة ( ١٦٤ ) الى النص التالي :-

على مدبري الشركة خلال ثلاثين يوماً من تأسيسها أن يطلبوا على نفقة الشركة نشر ملخص من عقد لها من الجريدة الرسمية ويجب أن يشتمل الملخص المذكور على نصوص العقد المتعلقة بالمعاملات المشار اليها في المادة ( ١٦١ ) وعلى المدبرين كذا أن يطلبوا في نفس الميعاد المذكور في عقد الشركة من سجل الشركات بالادارة العامة للشركات وملخصهم أيضاً أن يقدوا الشركة في السجل التجاري وفقاً لحكام نظام السجل التجاري وتنص الأحكام المذكورة على كل تعديل يطرأ على عقد الشركة .

٢٢ - تعدل مدة ( الشهور الثلاثة ) المنصوص عليها في المادة ( ١٧٤ ) الى مدة ( الشهور الستة ) .

٢٣ - أ - تعدل عبارة ( خلال شهرين ) الواردة في الفقرة الأولى من المادة ( ١٧٥ ) الى عبارة ( خلال أربعة أشهر ) ب - تعدل عبارة ( خلال خمسة عشر يوماً ) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ( ١٧٥ ) الى عبارة ( خلال شهرين ) .

٢٤ - أ - تعدل الفقرة ( ٨ ) من المادة ( ٢٢٩ ) الى النص الآتي :-

كل مسئول في شركة لا يراعى تطبيق الفوائد الملزمة التي تصدر بها الأنظمة أو القرارات .

ب - تعدل الفقرة ( ٩ ) من المادة ( ٢٢٩ ) الى النص الآتي :-

( كل مسئول في شركة لا يمثل للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة بغير سبب معقول فيما يتعلق بالتزامات الشركة أو بإطلاع مندوبي الوزارة على المستندات والسجلات أو بتقيد باسم البيانات والمعلومات التي تحتاجها الوزارة ) .

٢٥ - تضاف مادة رقم ( ٢٢٣ ) الى النظام ويكون نصها كما يلي :-

( يصدر وزير التجارة القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ) .

وبعدل رقم المادة ( ٢٢٢ ) الأصلية الى رقم ( ٢٢٤ ) .

ثانياً : تسري هذه التعمديلات على الشركات القائمة ولو كانت مؤسسة قبل نفاذها هذه الاحكام الواردة

في البنود رقم ( ٤ - ١٨ - ١٩ ) من أولا في هذه التعمديلات .

ثالثاً - على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .

رابعاً - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويجعل به اعتقاراً من تاريخ نشره .



قرار رقم ١٢ وتاريخ ١٤٠٢/١/٢٠ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الحالة المرافقة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٦٩٩ وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٠ هـ بشأن ما رفعه معالي وزير التجارة بخطابه رقم ٢٠٩٠ وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٠ هـ والمتعلقة بطلب ادخال تمتد يلات على بعض مواد نظام الشركات وإضافة مواد جديدة لهذا النظام .  
بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٢ وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٠ هـ  
بعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١/م وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٢ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ٥/م وتاريخ ١٤٠١/٢/١٢ هـ  
بعد الاطلاع على العقرة الحاسمة من قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥٢ وتاريخ ١٤٠١/٢/١١ هـ الخاص بتسهيل اثبات عقود الشركات .

بعد الاطلاع على المصمر المتخذ في حصة الخبراء رقم ١١٢ وتاريخ ١٤٠١/١/٢١ هـ .

بمقرر مجلس

اولا : ادخال التمدد يلات الآتية على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١/م وتاريخ ١٤٠١/٢/٢٢ هـ والمعدل بالمرسوم الملكي رقم ٥/م وتاريخ ١٤٠١/٢/١٢ هـ .

- ١- تحمل عبارة ( الادارة العامة للشركات ) محل عبارة ( حليلة الشركات ) حيث وردت في النظام وتعديل كلمة ( تخيم او تقيها ) ايضا وردت في النظام الى كلمة (تقوم او تقيها ) .
- ٢- تعديل المادة الثانية الواردة في باب الأحكام العامة الى النص التالي :  
أ- تسري احكام هذا النظام وبالاخص ما فيها من شروط الشركة ونواحي الصرف على الشركات الآتية : -

- ١- شركة التأسيس .
- ٢- شركة التوسعة البسيطة .
- ٣- شركة العامة .
- ٤- شركة المساهمة .
- ٥- شركة التوسعة بالأسهم .
- ٦- الشركة ذات المسئولية المحدودة .
- ٧- الشركة ذات رأس المال القابل للتغيير .

وبعد ان الساس بالشركات المعروفة في الفقه الاسلامي تكون باطلة كل شركة لا تتطابق احد الاشكال المذكورة ويكون الاشخاص الذين تعاقدوا باسمها مسؤولين شخصيا بالتاسيس من الالتزامات الناشئة من هذا التعاقد .  
وبعد ان مجلس الوزراء ان يعدل الحدود الدنيا او القصوى لرأسمال الشركات المعمول عليها في هذا النظام .



- ب- ولا تسري أحكام هذا النظام على الشركات التي تأسسها أو تشترك في تأسيسها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بشرط أن يعدر بتريضها مرسوم ملكي يتضمن الأحكام التي تمنع لها الشركة .
- ج- تلغى الفقرة الثانية من المادة ( ٥١ ) .
- ٢- تعدل عبارة الفقرة الأخيرة من المادة ( ٩ ) إلى النص التالي :-
- وإذا كانت حصة الشريك قاصرة على علة ولم يمين في عقد الشركة نصيبه في الربح أو في الخسارة كان له أن يطلب تقويم علة ويكون هذا التقويم أساساً لتعديده حصته في الربح أو في الخسارة وفقاً للشروط المتخذة .
- وإذا تعدد الشركاء بالعمل دون تقويم حصة كل منهم اعتبرت هذه الحصص متساوية ما لم يثبت العكس .
- وإذا قدم الشريك فضلاً على علة حصة نقدية أو مبنية كان له نصيب في الربح أو في الخسارة من حصته بالعمل ونصيب آخر من حصته النقدية أو المبنية .
- ٤- تعدل المادة ( ٩ ) إلى النص التالي :-
- لا يغل رأس مال شركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام من فترة ثلاثين ريال سعودي ومبها هذا عدد الحائز لا يغل رأس مال الشركة من طينون ريال سعودي .
- ولا يغل المد من رأس المال عند تأسيس الشركة من نصف الحد الأدنى مع مراعاة ما تنقضي به المادة ١٢٥ ولا تقل قيمة السهم عن خمسين ريالاً سعودياً .
- ٥- تعدل الفقرة الأولى من المادة ٢٢ إلى النص التالي :-
- لا يجوز تأسيس الشركات المساهمة الاثنية الا بتريض مرسوم ملكي بناءً على موافقة مجلس الوزراء ومن وزير التجارة على أن يراعى ما تنقضي به الأنظمة :-
- أ- ذات الاعتبار .
- ب- التي تدبر مرناً عاماً .
- ج- التي تقدم لها الدولة إعانة .
- د- التي تشترك فيها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة .
- هـ- التي تتناول الأعمال المصرفية .
- أما غير ذلك من الشركات المساهمة فلا يجوز تأسيسها الا بتريض مرسوم وزير التجارة ينشر في الجريدة الرسمية .



ولا يحدد وزير التجارة الترخيص المذكور إلا بعد الاطلاع على دراسة تثبت الجدوى الاقتصادية وأنه لا غرام للشركة عالم تنش الشركة قد قدمت مثل هذه الدراسة لجهة حكومية أخرى مختلفة وبموجبها بإقامة المشروع .

٦- تعدل المادة ( ٥٤ ) إلى النص التالي :-

إذا لم يقصر المؤسسون على أنفسهم الاكتتاب بجميع الاسهم ، كان عليهم ان يطرحوا للاكتتاب العام الاسهم التي لم يكتبوها بها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي او قرار وزير التجارة المرحض بتأسيس الشركة في الجريدة الرسمية ولوزير التجارة ان يأذن عند الضرورة بمسح هذا التقييد فترة لا تتجاوز تسعين يوماً .

٧- تصاب العبارة التالية لنهاية المادة ( ٥٩ ) مع مراعاة ما يفره وزير التجارة في كل حالة بالنسبة لاصهار المكتتبين .

٨- يضاف لنهاية الفقرة ٢ من المادة ( ٦٦ ) ما يلي :-

ويجوز لمجلس الوزراء ان يحدد عدد مجالس الادارة التي يجوز للمضو ان يمين بها .

٩- تعدل عبارة ( لا يقل من اثنين ) الواردة في المادة ( ٦٨ ) إلى عبارة ( لا تقل فيها عـس عشرة آلاف ريال ) .

١٠- تعدل المادة ( ٧٩ ) إلى النص التالي :-

من مراعاة نفوس نظام الشركة ، يمين مجلس الادارة من بين اعضاء رئيسها وصوا منتديا ويجوز ان يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب .

ويمين نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب والكفاءة الخاصة التي يحصل عليها كل منهما بالامانة الى الكفاءة المقررة لعضاء المجلس وإذا خلا نظام الشركة من احكام في عسدا الشأن تولى مجلس الادارة توزيع الاختصاصات وتحدد الكفاءة الخاصة. ويمين مجلس الادارة سكرتيراً يختاره من بين اعضاء او من غيرهم ويحدد اختصاصاته ومكافأته ، اذا لم يتضمن نظام الشركة احكاماً في هذا الخصوص .

ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الادارة من مدة عضوية كل منهم في المجلس .

ويجوز دائماً اعادة تعيين العضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الادارة مالم ينص نظام الشركة على غير ذلك اما رئيس المجلس فتقتصر فترة رئاسته للمجلس على دورة واحدة .



وللمجلس في كل وقت ان يعزلهم جميعهم او بعضهم دون احلال بحقهم في التمثيل اذا وقع العزل لسبب غير قبول او في وقت غير لائق .

١١- يضاف الى نهاية المادة ( ١٣ ) فقرة ثالثة تنص على مايلي :-

( ويجوز لوزارة التجارة ان تودع سندها او اشر لحصول الجمعية العامة كراخين ) .

١٢- يضاف الى الفقرة الاخيرة من المادة ( ١٣ ) بعد عبارة ( عدد من المساهمين يمثل ٢ ٪ من رأس المال على الاقل ) العبارة الآتية :- ( او بناء على قرار من وزير التجارة ) .

١٣- تعدل المادة ( ١٤ ) الى النص التالي :-

تتضمن الدعوة لانعقاد الجمعية العامة في الجريدة الرسمية وصحيفة يومية توزع في المركز الرئيسي للشركة قبل السداد المحدد للانعقاد بخمسة وعشرين يوما على الأقل .

ومع ذلك يجوز اذا كانت جميع الاسهم اسمية الاكثاف بنوعية الدعوة في السداد المذكور بطلبات سجله وتشتمل الدعوة على جدول الاعمال . وترسل صورة من الدعوة وجدول الاعمال الى الادارة العامة للشركات بوزارة التجارة خلال مدة المحددة للنشر .

١٤- تعدل المادة ( ١٥ ) الى النص الآتي :-

بعد مجلس الادارة من كل سنة مالية ميزانية للشركة وحساب الارباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يتبعها لتوزيع الارباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية بمئتين يوما على الاقل . ويوقع رئيس مجلس الادارة الوثائق المشار اليها وتودع نسبا من المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الاقل . وعلى رئيس مجلس الادارة ان ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية من تقرير مجلس الادارة والنس الكامل لتقرير مراقب الحسابات وان يرسل صورة من هذه الوثائق الى الادارة العامة للشركات قبل تاريخ انعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الاقل .

١٥- تعدل المادة ١٦ الى النص التالي :-

مع عدم الاخلال بحقوق الغير الحسن النية يقع باطلا كل قرار يحد من جسيات المساهمين بالمخالفة لاحكام هذا النظام او لاحكام نظام الشركة وللادارة العامة للشركات ولكل مساهم اعترض في محضر الاجتماع على القرار او تعيب من حضور الاجتماع بسبب قبول ان يطلب البطلان . ويتطلب على القضاة بالبطلان اعتبار القرار كان لم يكن بالنسبة لجميع المساهمين ولا تسبح دعوى البطلان بعد انقضاء سنة من تاريخ القرار المذكور .



- ١٦ - تعدل المادة الواردة في المادة ( ١٢٢ ) بحيث تكون حصة وخمسين يوماً على الأقل بدلاً من خمسة وخمسين يوماً على الأقل .
- ١٧ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ لتكون بالصيغة الآتية :-  
يكون للمساهمين أولوية الاكتاب بالأشهم الجديدة النقدية عالم بخمن نظام الشركة تنازلهـم من هذا الحق أو تعييده ويجوز لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير التجارة بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطني الفاء حق الأولوية أو تعييده بالنسبة للشركات الآتية :-  
أ- ذات الاجتهاز . ب- التي تدبر مرفقاً عاماً . ج- التي تقدم لها الدولة اعانة . د - التي تشارك فيها الدولة . هـ - التي تترايل الأعمال المصرفية .  
ويسرى حكم هذه الفقرة على الشركات ولو كانت مؤسسه قبل نظامها .  
ولا يسرى هذه المادة على شركات البترول والامداد التي تحمل بموجب اتفاقيات خاصة معـه رب بمراهم ملكية .
- ١٨ - تعدل صيغة الفقرة الأولى من المادة ( ١٥٠ ) الى النص التالي :-  
لا يهل رأس مال شركة التوصية بالأشهم من خمسين ريال سعودي ولا يهل المدفوع منه عند تأسيس الشركة من نصف المدفوع نصبي .
- ١٩ - تعدل الفقرة الأولى من المادة ١٥٨ لتكون كما يلي :-  
لا يهل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة من عسائة الف ريال سعودي وخمس رأس المال الى حصص شياوية القيمة ولا يجوز ان تكون هذه الحصص متله في صكوك قابلة للتداول .
- ٢٠ - تصاح عبارة ( اذا سوا في عقد الشركة ) الى نهاية البهاى رقم ٢ من المادة ١٦١ بحيث يقرأ كما يلي :-  
اسماء المدبرين حواء كانوا من الشركة\* او من غيرهم اذا سوا في عقد الشركة .
- ٢١ - تعدل المادة ١٦٤ الى النص التالي :-  
على مدبري الشركة خلال ثلاثين يوماً من تأسيسها ان يظلموا على نطفة الشركة بشرطخص من مضاها في الجريدة الرسمية ويجب ان يشتمل الطمس المذكور على نموس العقد المتعلقة بالمانسات المشار اليها في المادة ١٦١ وعلى المدبرين كذلك ان يظلموا في نفس المياد المذكور فيمعد الشركة في سجل الشركة بالادارة العامة لشركات وطبيهم ايضاً ان يقدوا الشركة في المسجل التجاري وفقاً لاحكام نظام السجل التجاري وتسرى الاحكام المذكورة على كل تعدل يطرأ على عقد الشركة .



- ٢٢ - تعدل هذه ( السور الثلاثة ) النصوص عليها في المادة ١٧٤ الى هذه ( السور الست ) .
- ٢٣ - أ- تعدل عبارة ( خلال شهرين ) الواردة في الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ الى عبارة ( خلال أربعة أشهر ) ب- تعدل عبارة ( خلال خمسة عشر يوما ) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٧٥ الى عبارة ( خلال شهرين ) .
- ٢٤ - أ- تعدل الفقرة ( د ) من المادة ( ٢٢٩ ) الى النص الاتي :-  
كل مسئول في شركة لا يراعى تطبيق القواعد الإدارية التي تصدرها الانظمة او القرارات .  
ب- تعدل الفقرة ( هـ ) من المادة ٢٢٩ الى النص الاتي :-  
( كل مسئول في شركة لا يمثل للعمليات التي تصدرها وزارة التجارة بغیر سبب مقبول فيما يتعلق بالتزامات الشركة او باطلاع مندوب الوزارة على المستندات والسجلات او بتفقد يمين البيانات والمعلومات التي تحتاجها الوزارة ) .
- ٢٥ - تصادق مادة رقم ٢٣٢ الى النظام ويكون نصها كما يلي :-  
( بعد رد وزير التجارة القرارات والمواضع اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ) .  
وتعدل رقم المادة ٢٣٣ الحالية الى رقم ٢٣٤ .
- ثانيا :  
تسرى هذه التمددات على الشركات القائمة ولو كانت مؤسست قبل نفاذها هذا الاحكام الواردة في البنود رقم ٤ ، ١٩ ، ٢٨ ، من اولا في هذه التمددات .
- ثالث :  
نظم مرسوم ملكي بهذا صوته مراملة لهذا .
- رابعا :  
يراعى في تطبيق نظام الشركات تفسيره وبما للقواعد الانسية :-
- ١ - اذا كانت حصص الشريك في الشركة ماصرة على ملكه واصيب بمس او فاعه ضمه من اداء العمل المتفق عليه بصورة دائمة فمعتبر الشريك محله بالنسبة اليه .
- ٢ - اذا كانت حصص الشريك خلا عنها فيجب ان يكون هذا العمل غير بدوي .
- ٣ - يجب ان يكون الشريك المتضمن في اية شركة شخصا طبيعيا .
- ٤ - أ- للمساهمين الذي من سواهم لديهم الشروط المقررة لسراولة المنة بعد حصول كل منهم على الترخيص اللازم لسراولتها ان يكونوا شركات تعاضد مهنية وبما لا يحكم نظام الشركات .  
ب - لا يلزم قيد الشركات المهنية في السجل التجاري وعلى وزارة التجارة اعداد سجل خاص بحسب سجل الشركة - المهنية لشهد هذا الفئوس الشركات ويحرم هذا السجل نظام السجل التجاري .  
النصوص عليه في نظام الشركات .



جـ - على وزارة التجارة دراسة وضع الشركات المهنية واقتراح التنظيم اللازم لها ورفعها إلى مجلس الوزراء .

د - لا يجوز تعيين الشخص الواحد في أكثر من مجلس من مجالس إدارات الشركات المساهمة في وقت واحد ، ولا يسري هذا العهد على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة وشركات المساهمة والأشخاص الذين تعينهم الحكومة . بالنسبة لتلك من يشغلون وقت العمل بهذا القرار أكثر من مجلس يستمر في عضويتهم على أن لا يعاد تعيينهم بها بحال هذا النص .

هـ - تشكل لجنة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة لدراسة موضوع طرح الأوراق المالية التي تصدرها الشركات الأجنبية للاكتتاب أو البيع في المملكة من جميع جوانبه وحتى الانتهاء من هذه الدراسة يكون الترخيص بطرح الأوراق المالية من قبل الشركات الأجنبية للاكتتاب أو البيع في المملكة لوزير التجارة بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد الوطني .

خاصاً - تعديل الفقرة الخامسة من قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ وتاريخ ١١/١/١٣٩٧هـ إلى النص التالي :  
على وزير العدل ووزير التجارة وضع الترتيب اللازم الذي يسهل إثبات عقود الشركات بما في ذلك تعيين كاتب عدل يعملون لدى وزارة التجارة وفروعها بصفة دائمة .

سادساً : تشكل لجنة من كل من :

وزير التعليم العالي وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير البترول والثروة المعدنية ووزير التجارة ووزير ديوان المحاسبة .

وبلدة لدراسة أحكام السندات التي تصدرها الشركات .

سابعاً : تشكل لجنة من شعبه الخبراء مشترك فيها ممثلون من وزارة الداخلية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ووزارة البترول والثروة المعدنية ومبرعاً من الجهات ذات العلاقة لدراسة وضع الشركات الأجنبية العاملة في المملكة .

ولما د كسر حديد . . .

نائب رئيس مجلس الوزراء

الرقم - م / ٦٢

التاريخ - ١٤٠٢/١١/٢٦ هـ.

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على السادة المشيرين من نظام مجلس الوزراء الصادر

بالمرسوم الملكي رقم ( ٢٨ ) وتاريخ ١٤٠٢/١٠/٢٢ هـ.

ومسند الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( ٦/م )

وتاريخ ١٤٠٢/٢/٢٢ هـ.

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ٢٤١ ) وتاريخ ١٤٠٢/١٠/٢٦ هـ.

رسمناها هوأت :-

أولاً - الفاء المادة ( ٢٤٢ ) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم

الملك رقم ( ٦/م ) وتاريخ ١٤٠٢/٢/٢٢ هـ.

ثانياً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما

يهمه تنفيذ مرسومها هذا .







قرار رقم ٢٤٦٨ وتاريخ ١٤٠٢/١٠/١٠

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا القرار من ميوان وشركة مجلس الوزراء بخطابه رقم ٢٣٢٦٨/٢٩/١٤٠٢ وتاريخ ١٤٠٢/٩/٢٩ - المتعلقة على خطاب معالي وزير العدل رقم ٢٨٢/١٤٠٢ وتاريخ ١٤٠٢/٩/١٤ بشأن مشاريع أنظمة المعامات المستخمة ،

وبعد الاطلاع على المادة (٢٢٢) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦/م وتاريخ ١٤٠٢/٢/٢٢ الذي تغطي بشأنها هيئة فحص المنازعات الناشئة من تطبيق نظام الشركات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فيه ،

وبعد الاطلاع على نظام ميوان المعامات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٥١/م وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧ ،  
وبعد الاطلاع على نظام "المعامات التجارية الصادر بالمرسوم رقم ٢٢ وتاريخ ١٤٠٠/١/١٥ ،  
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٦ وتاريخ ١٤٠٢/٢/٥ المتضمن إنشاء هيئة فحص المنازعات التجارية ،

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٢١ وتاريخ ١٤٠٢/٩/٨ - المتضمن اعادة تشكيل هيئة فحص المنازعات التجارية واعتماد قراراتها نهائية ،  
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٢ وتاريخ ١٤٠١/٩/١٤ - المتعلق بتوحيد مهام الهيئات القضائية ،

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩ وتاريخ ١٤٠٤/٦/١٠ بشأن تفرغ أعضاء هيئات فحص المنازعات التجارية للعمل بها ،  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١١٢ وتاريخ ١٤٠٢/٢/٢٨ ،  
وبعد الاطلاع على المقرر المعد في قضية الخبراء رقم ٢٠١ وتاريخ ١٤٠٧/١٠/١٤ ،  
وبعد الاطلاع على مذكرة تعبة الخبراء رقم ٢٠٠ وتاريخ ١٤٠٧/١٠/١٤ ،  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة رقم ١٦٢ وتاريخ ١٤٠٧/١٠/١٩ ،

بالمرور مايلي :

١- إلغاء المادة (٢٢٢) من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦/م وتاريخ ١٤٠٢/٢/٢٢

٢- نظم مشروع مرسوم ملكي بملف صفته مرفقة بهذا ،

٣- نقل اختصاصات هيئات فحص المنازعات التجارية المنصوص عليها في النظم والقرارات بما فيها المنازعات المنفردة من تطبيق نظام الشركات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فيه اعتباراً من بداية السنة المالية ١٤٠٣/٩/١٤ - إلى ديوان المحاكم وذلك إلى أن يتم تنفيذ أحكام قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٧ وتاريخ ١٤٠١/٩/١٤ المشار اليه اعلاه ،



الرقم .....  
التاريخ .....  
المشروعات .....

- ١- استمرار الهيئات المشار إليها في الفقرة (٢) في نظر الدعاوى المعروضة عليها حالها وحسب تقدم إلى وزارة التجارة حتى نهاية السنة المالية ١٤٠٢هـ، وحسب يتم البت فيها على أن يتم الاتفاق بين وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير التجارة على تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٩ وتاريخ ١٤٠١/١٠/١٠هـ بشأن تلغز أعضاء هذه الهيئات بما يكفل سرعة إنجاز تلك الدعاوى .
- ٢- إحالة جميع دلائر الهيئات ومجلاتها والمطبوعات التي بحوزتها إلى ديوان المظالم بموجب ترتيب يتم الاتفاق عليه بين وزير التجارة ورئيس ديوان المظالم .
- ٣- على وزير التجارة ورئيس ديوان المظالم مراعاة وضع اللجان القائمة حالها في وزارة التجارة المتعلقة بحل المنازعات الأخرى للظفر في نقل اختصاصاتها إلى ديوان المظالم ورفع توصياتهما إلى مجلس الوزراء .
- ٤- على وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس الديوان العام للخدمة المدنية اتخاذ الإجراءات الكافية - بالتنسيق مع رئيس ديوان المظالم - لدعم الجهاز القضائي لديوان المظالم لتمكينه من القيام بالمهام المنوطة إليه بما في ذلك أحداث المراتب القضائية والشخصية اللازمة للحصول على الكفاءات المالية في هذا المجال وكذا الوظائف الإدارية اللازمة .
- ٥- على وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس ديوان المظالم ورئيس الديوان العام للخدمة المدنية وضع القواعد المناسبة لمكافأة من يشتمل بهم ديوان المظالم من الموظفين ومن يتميز بأدائه للعمل من أعضاء الديوان .
- ٦- يلغى هذا القرار كل ما يتعارض معه .

\_\_\_\_\_

رئيس مجلس الوزراء





الرقم - ٢٢/م

التاريخ - ١٤١٢/٧/٢٠ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك للمملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.  
وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٧/٢٠ هـ  
رسمنا بما هو آت:

أولاً - تعديل لخصوص المواد ١٠، ٥٢، ٧٦، ٧٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢١٠، ٢٣١ من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته لتكون كما يلي:

١. المادة "١٠" (باستثناء شركة المحاصة بحيث عقد الشركة بالكتابة امام كاتب عدل والا كان العقد غير نافذ في مواجهة الغير).

ولا يجوز للشركاء الاحتجاج على التغير بعدم نفاذ العقد الذي لم يثبت على النحو المتقدم وإنما يجوز للغير ان يحتج به في مواجهتهم.

ويقال مديرو الشركة او اعضاء مجلس ادارتها بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصاب الشركة او الشركاء او الغير بسبب عدم كتابة عقدتها).

٢. تعديل البند "د" من الفقرة الأولى من المادة "٥٢" المعمدة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ وتاريخ ١٤٠٢/٧/٢٨ هـ بحيث يكون كما يلي:

لا يجوز تأسيس الشركات للمحاصة الآتية الا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناء على موافقة مجلس الوزراء وعرض وزير التجارة على أن يراعى ما تقتضي

به الأنظمة:

أ - ذات الامتياز.

ب - التي تدير مرفقا عاما.

ج - التي تقسم لها الدولة اعانة.

د - التي تشترك فيها العولة او غيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة وتتمشى

من ذلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد.  
هـ - التي تزول الأعمال المصرفية.

لما غير ذلك من الشركات المساهمة فلا يجوز تأسيسها الا بترخيص يصدره  
وزير التجارة ينشر في الجريدة الرسمية.

ولا يصدر وزير التجارة الترخيص المذكور الا بعد الاطلاع على دراسة تثبت  
الجدوى الاقتصادية لأغراض الشركة مالم تكن الشركة قد قدمت مثل هذه  
الدراسة لجهة حكومية أخرى مختصة وخصت بإقامة المشروع.

٣. المادة "٧٦" (يسأل أعضاء مجلس الادارة بالتضامن عن تمويض الشركة أو  
المساهمين أو الغير من الضرر الذي ينشأ عن إساءتهم تدبير شئون الشركة  
أو مخالفتهم لحكام هذا النظام أو نصوص نظام الشركة. وكل شرط يقضي  
بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن.

ونقع المسؤولية على جميع أعضاء مجلس الادارة اذا نشأ الخطأ من قرار صدر  
بإجماعهم، أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء فلا يسأل عنها المعارضون  
متى اتجهوا لاعتراضهم مرحلة في محضر الاجتماع. ولا يعتبر الغياب عن  
حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية الا اذا  
ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد  
علمه به...

ولا تحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة  
أعضاء مجلس الادارة.

ولا تسمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل  
(الضار).

٤. المادة "٧٧" (للشركة ان ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الادارة  
بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار لمجموع المساهمين وتقرر الجمعية  
العامة رفع هذه الدعوة وتعين من ينوب عن الشركة في مباشرتها.

وإذا حكم بشهر لخلاص الشركة كان رفع الدعوى المذكورة من اختصاص ممثل  
التغليية وإذا انقضت الشركة تولى المصفي مباشرة الدعوى بعد الحصول  
على موافقة الجمعية العامة العادية).

٥. المادة "١٦٨" (يجوز للشركاء عزل المديرين المعيّنين في عقد الشركة أو في عقد مستقل دون إخلال بحقوقهم في التعويض إذا وقع العزل بغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق).

ويقال للمديرون بالتضامن عن تعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة أحكام هذا النظام أو نصوص عقد الشركة أو نظامها أو بسبب ما يصدر منهم من أخطاء في أداء عملهم وكل شرط يقضي بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن.

ولاتحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الشركاء على إبراء ذمة المديرين ولا تسمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضال).

٦. المادة "١٨٠" (إذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ الخسارة هذا الحد للشطر في استمرار الشركة مع التزام الشركاء بدفع ديونها أو في حلها ولا يكون قرار الشركاء في هذا الشأن صحيحاً إلا إذا صدر طبقاً للمادة "١٧٣" ويجب في جميع الأحوال شهر هذا القرار بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٤).

وإذا استمرت الشركة في مزاولة نشاطها دون صدور قرار باستمرارها بالشرط المتقدم لو حلها، أصبح للشركاء مسئولين بالتضامن عن سداد جميع ديون الشركة ويجاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حلها).

٧. المادة "٢١٠" (يجوز تحول الشركة إلى نوع آخر من الشركات بقرار يصدر طبقاً للأوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة أو نظامها وبشرط استيفاء شروط التأسيس والشهر المقررة للنوع الذي حولت إليه الشركة ومع ذلك فلا يجوز للشركة التعاونية أن تتحول إلى نوع آخر وإنما يجوز للشركات الأخرى أن تتحول إلى شركات تعاونية).

ويسري على مساهمي الشركة في حالة تحولها إلى شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم حكم المادة "١٠٠" من هذا النظام على أن تبدأ مدة الحظر اعتباراً من تاريخ صدور قرار الموافقة على تحويل الشركة ومع ذلك إذا

اقترن تحول الشركة بزيادة في رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام  
فلإيسري المحظر على الأسهم المكتتب بها عن هذا الطريق).

٨. المادة "٢٣١" (لذا تعذرت إقامة الدعوى على من تركب إحدى المخالفات  
المنصوص عليها في المادتين السابقتين ورفعت الجهة المختصة الدعوى  
على الشركة جازاً للحكم عليها بالغرامة المقررة للمخالفة.

وفي حالة العود تضاعف للعقوبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين).  
ثانياً : يعتبر النص الحالي للمادة ١٠٨ من نظام الشركات فقرة "١" ويضاف إليها فقرتان  
جديدتان برقم "٢" و "٣" لتكون صيغة المادة ١٠٨ كما يلي :-

١. تثبت للمساهم جميع الحقوق المتصلة بالسهم وعلى وجه الخصوص الحق  
في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها والحق في  
الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية وحق حضور  
جمعيات المساهمين والاشتراك في مدلولاتها والتصويت على قراراتها وحق  
التصرف في الأسهم وحق طلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها ومراقبة  
أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس والظمن  
بالبطلان في قرارات جمعيات المساهمين، وذلك بالشروط والقيود الواردة في  
هذا النظام أو في نظام الشركة.

٢. للشركة بناء على نص في نظامها وبعد موافقة وزير التجارة طبقاً للأسس التي  
يحددها أن تصدر أسهماً ممتازة لا تعطى الحق في التصويت وذلك بما  
لا يجاوز "٥٠%" من رأس مالها وترتب الأسهم المذكورة لأصحابها بالإضافة  
إلى حق المشاركة في الأرباح الصافية التي توزع على الأسهم  
العادية مايلسي :-

أ. الحق في الحصول على نسبة معينة من الأرباح الصافية لا تقل عن "٥%" من  
القيمة الاسمية للسهم بعد تجنب الاحتياطي النظامي وقيل إجراء أي توزيع  
لأرباح الشركة.

ب. أولوية في استرداد قيمة أسهمهم في رأس المال عند تصفية الشركة وفي  
الحصول على نسبة معينة في ناتج التصفية.

وسيجوز للشركة شراء هذه الأسهم طبقاً للأسس والطريقة التي ينص عليها

نظامها على الا يتضمن هذا النظام اي نص يقضي باجبار المساهم على بيع  
اسهمه، ولا تدخل هذه الاسهم في حساب النصاب اللازم لانعقاد الجمعية  
العامة للشركة المتصور عليها في المادتين "٩١، ٩٢".

٣. في حالة عدم توزيع ارباح عن اي سنة مالية فانه لا يجوز توزيع ارباح عن  
السنوات التالية الا بعد دفع النسبة المشار اليها في الفقرة "٢" السابقة  
لاصحاب الاسهم العديمة الصوت عن هذه السنة واذا فشلت الشركة في دفع  
هذه النسبة من الارباح لمدة ثلاث سنوات متتالية فانه يجوز للجمعية  
الخاصة لاصحاب هذه الاسهم منعقدة طبقا لاحكام المادة "٨٦" ان تقرر اما  
حضورهم اجتماعات الجمعية العامة للشركة والمشاركة في التصويت او  
تعيين ممثلين عنهم في مجلس الادارة بما يتناسب مع قيمة اسهمهم في  
رأس المال وذلك الى ان تستمكن الشركة من دفع كامل ارباح الاولوية  
المخصصة لاصحاب هذه الاسهم عن السنوات السابقة.

ثالثا، ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مائة وثمانين  
يوما من تاريخ نشره.

رابعا، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ مرسومنا هذا...،





قرار رقم (٩٠) وتاريخ ٢٠/٧/١٤١٢ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٦٩٢/٧ ر وتاريخ ١٤٠٩/٢/٧ هـ والمشتمة على خطاب معالي وزير التجارة رقم ١١/٢٣٠٩ وتاريخ ١٤٠٨/١٢/٤ هـ وكامل مشروعاته بشأن طلب معاليه الموافقة على التعديلات المقترحة على المواد ١٠ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٢٣١ من نظام الشركات للمبررات المشار اليها في المذكرة الايضاحية المرفقة بخطاب معاليه رقم ١١/٢٣٠٩ السالف الذكر .

وبعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨٤٩/٧ ر وتاريخ ١٤١١/٢/١٩ هـ والمشتمة على خطاب معالي وزير التجارة رقم ١١/٢٤٣٦ وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧ هـ المتضمن طلب معاليه تعديل المادة "٥٢" من نظام الشركات بشكل يؤدي الى استثناء الشركات المساهمة التي تشترك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تأسيسها من شرط الحصول على ترخيص يصدر به مرسوم ملكي للمبررات الموضحة في خطاب معاليه السالف الذكر .

وبعد الاطلاع على خطاب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢٩٨/٣ وتاريخ ١٤١١/١/١٠ هـ المتضمن طلب اضافة استثناء الشركات المساهمة التي يشترك صندوق معاشات التقاعد في تأسيسها كذلك من شرط الحصول على ترخيص يصدر به مرسوم ملكي للمبررات الموضحة في خطاب معاليه .

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته وعلى المواد ١٠ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٢٣١ من النظام المذكور .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في خبة الخبراء رقم ١٣٣ وتاريخ ١٤١٠/٩/٩ هـ . وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٤ وتاريخ ١٤١١/٢/٧ هـ .



وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٢٩ وتاريخ ١٤١١/٢/٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٩١ وتاريخ ١٤١١/٦/١٩ هـ .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٦٩ م/٢٨ هـ .

وبعد الاطلاع على محضر اللجنة رقم ٥٢ وتاريخ ١٤١٢/٥/٢١ هـ .  
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٤٦ وتاريخ ١٤١٢/٦/١٥ هـ .

يقرر مايلي :

أولاً - الموافقة على تعديل نصوص المواد ١٠ ، ٥٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ ، ٢٣١ من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ وتعديلاته لتكون كما يلي :

١ - المادة "١٠" ( باستثناء شركة المحاصة ) يثبت عقد الشركة بالكتابة امام كاتب عدل والا كان العقد غير نافذ في مواجهة الغير .

ولا يجوز للشركاء الاحتجاج على الغير بعدم نفاذ العقد الذي لم يثبت على النحو المتقدم وانما يجوز للغير ان يحتج به في مواجهتهم .

ويسال مديرو الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها بالتضامن عن تمويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب عدم كتابة عقدها .

٢ - يعدل البند "د" من الفقرة الأولى من المادة "٥٢" المعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٢٣ وتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٨ هـ بحيث يكون كما يلي :

لا يجوز تأسيس الشركات المساهمة الآتية الا بترخيص يصدر به مرسوم ملكي بناء على موافقة مجلس الوزراء وعرض وزير التجارة على أن يراعى ما تقتضيه الأنظمة .

أ - ذات الامتياز .



- ب - التي تدير مرفقاً عاماً .
- ج - التي تقدم لها الدولة ضماناً .
- د - التي تشترك فيها الدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وتشتني من ذلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد .
- هـ - التي تزاوّل الأعمال المصرفية .
- أما غير ذلك من الشركات المساهمة فلا يجوز تأسيسها إلا بترخيص يصدره وزير التجارة ينشر في الجريدة الرسمية .
- ولا يصدر وزير التجارة الترخيص المذكور إلا بعد الاطلاع على دراسة تشيئ الجدوى الاقتصادية لأهراض الشركة مالم تكن الشركة قد قدمت مثل هذه الدراسة لجهة حكومية أخرى مختصة وخصت بإقامة المشروع .
- ٣ - المادة "٧٦" (يسأل أعضاء مجلس الإدارة بالتضامن عن تعويض الشركة أو المساهمين أو الغير عن الضرر الذي ينشأ عن إساءتهم تدبير شئون الشركة أو مخالفتهم أحكام هذا النظام أو نصوص نظام الشركة . وكل شرط يقضي بنفي ذلك يعتبر كأن لم يكن .
- وتقع المسؤولية على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بأجماعهم ، أما القرارات التي تصدر بأغلبية الآراء فلا يسأل عنها المعارضون متى أثبتوا اعتراضهم صراحة في محضر الاجتماع . ولا يعتبر الغياب عن حضور الاجتماع الذي يصدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به .
- ولا تحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة .
- ولا تسمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار .)



- ٤ - المادة "٧٧" (للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار لمجموع المساهمين وتقرر الجمعية العامة رفع هذه الدعوى وتمين من ينوب عن الشركة في مباشرتها .
- وإذا حكم بتهمة انقضاء الشركة كأن رفع الدعوى المذكورة من اختصاص ممثل التفليسة وإذا انقضت لشركة قولي المصطفى مباشرة الدعوى بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة للعادية .
- ٥ - المادة "١٦٨" (يجوز للشركاء عزل المديرين المعيّنين في عقد الشركة أو في عقد مستقل دون إخلال بحقوقهم في التمويض إذا وقع العزل بغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق .
- ويسأل المديرون بالتضامن عن تمويض الضرر الذي يصيب الشركة أو الشركاء أو الغير بسبب مخالفة أحكام هذا النظام أو نصوص عقد الشركة أو نظامها أو بسبب ما يصدر منهم من فتناء في أداء عملهم وكل شرط يلغى بغير ذلك يعتبر كأن لم يكن .
- ولاتحول دون إقامة دعوى المسؤولية موافقة الشركاء على إبراء ذمة المديرين ولا تجمع دعوى المسؤولية بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اكتشاف الفعل الضار .
- ٦ - المادة "١٨٠" (إذا بلغت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة ثلاثة أرباع رأس مالها وجب على المديرين دعوة الشركاء للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ بلوغ الخسارة هذا الحد للنظر في استمرار الشركة مع التزام الشركاء بدفع ديونها أو في حلها ولا يكون قرار الشركاء في هذا الشأن صحيحاً إلا ■ صدر طبقاً للمادة "١٧٣" ويجب أن يجمع الأحوال شهر هذا القرار بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٤ .
- وإذا استمرت الشركة في مزاولة نشاطها دون صدور قرار باستمرارها بالشرط المتكلم أو حلها ، أصبح الشركاء مسئولين بالتضامن عن سداد جميع ديون الشركة وجاز لكل ذي مصلحة أن يطلب حلها .



٧ - المادة "٢١٠" (يجوز تحول الشركة الى نوع آخر من الشركات بقرار يصدر طبقاً للاوضاع المقررة لتعديل عقد الشركة او نظامها ويشترط امتثاء شروط التأسيس والشهر المقررة للنوع الذي حولت اليه الشركة ومع ذلك فلا يجوز للشركة التعاونية ان تتحول الى نوع آخر وانما يجوز للشركات الاخرى ان تتحول الى شركات تعاونية .

ويسرى على مساهمي الشركة في حالة تحولها الى شركة مساهمة او شركة توصية بالاسهم حكم المادة "١٠٠" من هذا النظام على ان تبدأ مدة الحظر اعتباراً من تاريخ صدور قرار الموافقة على تحويل الشركة ومع ذلك اذا اقترن تحول الشركة بزيادة في رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام فلا يرى الحظر على الاسهم المكتتب بها من هذا الطريق .)

٨ - المادة "٢٣١" (اذا تعذرت اقامة الدعوى على من ارتكب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادتين السابقتين ورفضت الجهة المختصة الدعوى على الشركة جاز الحكم عليها بالغرامة المقررة للمخالفة .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادتين السابقتين .)

ثانياً : - يعتبر النص الحالي للمادة ١٠٨ من نظام الشركات فقرة "١" ويضاف اليها فقرتان جديدتان برقم "٢" و "٣" لتكون صيغة المادة ١٠٨ كما يلي :

١ - تثبت للمساهم جميع الحقوق المتمثلة بالسهم وعلى وجه الخصوص الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية وحق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وحق التصرف في الأسهم وحق طلب الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها ومراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسئولية على أعضاء المجلس والظعن بالبطان في قرارات جمعيات المساهمين، وذلك بالشروط والقيود الواردة في هذا النظام أو في نظام الشركة .



٢ - للشركة بناء على نص في نظامها وبعد موافقة وزير التجارة وطبقاً للأسس التي يحددها ان تصدر لمساهميها ممتازة لانعطي الحق في التصويت وذلك بما لا يجاوز "٥٠٪" من رأسمالها وترتب الاسهم للمدة كدولة لاصحابها بالإضافة الى حق المشاركة في الارباح الصافية التي توزع على الاسهم العادية مايلي :

أ - الحق في الحصول على نسبة معينة من الارباح الصافية لا تقل عن "٥٠٪" من القيمة الاسمية لهم بعد تحصيل الاحتياطي النظامي وقبل اجراء اي توزيع لارباح الشركة

ب - اولوية في استرداد قيمة مسهمهم في رأس المال عند تصفية الشركة وفي الحصول على نسبة معينة في ناتج التصفية .

ويجوز للشركة شراء هذه الاسهم طبقاً للأسس وبالطريقة التي ينص عليها نظامها على الا يتضمن هذا النظام اي نص يقضي باجبار المساهم على بيع أسهمه ، ولا تدخل هذه الاسهم في حساب النصاب اللازم لانعقاد الجمعية العامة للشركة المنصوص عليها في المادتين "٩١، ٩٢" .

٣ - في حالة عدم توزيع ارباح عن اي سنة مالية فانه لا يجوز توزيع ارباح عن السنوات التالية الا بعد دفع النسبة المشار اليها في الفقرة " ٢ " السابقة لاصحاب الاسهم العديدة الصوت عن هذه السنة وإذا شلت الشركة في دفع هذه النسبة من الارباح لمدة ثلاث سنوات متتالية فانه يجوز للجمعية الخاصة لاصحاب هذه الاسهم منعقدة طبقاً لاحكام المادة "٨٦" ان تقرر اما حضورهم اجتماعات الجمعية العامة للشركة والمشاركة في التصويت او تعيين ممثلين عنهم في مجلس الادارة بما يتناسب مع قيمة اسهمهم في رأس المال وذلك الى ان تتمكن الشركة من دفع كامل ارباح الاولوية المخصصة لاصحاب هذه الاسهم عن السنوات السابقة .

وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

رئيس مجلس الوزراء





الرقم - ٢٩ / م

التاريخ - ١٤١٨/٩/١٦ هـ

بمعون الله تعالى

نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم الصادر  
بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر  
بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وبناء على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام  
مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ  
١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي  
رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ  
١٤٠٥/٧/٤ هـ القاضي بتعديل المادة (٧٩) من نظام الشركات.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم ١٨/١٣/٧  
وتاريخ ١٤١٨/٦/٢٥ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) وتاريخ  
١٤١٨/٩/١٦ هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً . تعديل المادة التاسعة والسبعين من نظام الشركات المعدلة  
بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦ وتاريخ ١٤٠٥/٧/٤ هـ لتصبح  
بالنص التالي :

"مع مراعاة نصوص نظام الشركة، يعين مجلس الإدارة من بين  
أعضائه رئيساً وعضواً منتدباً، ويجوز أن يجمع عضو واحد بين

مركز رئيس المجلس ومركز العضو المنتدب، وبين نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب، والمكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل منهما، بالإضافة الى المكافأة المقررة لأعضاء المجلس، وإذا خلا نظام الشركة من أحكام في هذا الشأن تولى مجلس الإدارة توزيع الاختصاصات وتحديد المكافأة الخاصة.

وبمين مجلس الإدارة سكرتيراً يختاره من بين أعضائه، أو من غيرهم، ويحدد اختصاصاته ومكافأته، إذا لم يتضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الخصوص. ولا تزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز إعادة تعيينهم ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك، وللمجلس في كل وقت أن يعزلهم جميعهم أو بعضهم دون إخلال بحقوقهم في التعويض إذا وقع العزل لغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق.

ثانياً . على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا»

فهد بن عبدالعزيز





قرار رقم ( ١٥٥ ) تاريخ ١٤/٩/١٤١٨ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٠٧٣٩/٧/ر وتاريخ ١٤١٨/٨/٩ هـ المشتملة على خطاب معالي وزير التجارة رقم ١١٢١/١٣٦/٢٠٥/٢٢٢ تاريخ ١٤١٧/٣/٢٢ هـ ، وخطابه رقم ٢٣٠٣/١٣٨/٢٠٥/٢٢٢ تاريخ ١٤١٧/٧/٢٨ هـ بشأن طلب معاليه النظر في امتشاء كل من شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، وشركة مكة للاستثمار والتعمير من حكم المادة "٧٩" من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦/م وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٦/م وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢ هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم ٤٦/م وتاريخ ١٤٠٥/٧/٤ هـ القاضي بتعديل المادة "٧٩" من نظام الشركات.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٨/١٣/٧ وتاريخ ١٤١٨/٦/٢٥ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في هيئة الخبراء رقم ٣١ وتاريخ ١٤١٨/١/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٥١٨ وتاريخ ١٤١٨/٨/٢٩ هـ.



بقرار:

تعديل المادة التاسعة والسبعين من نظام الشركات المعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/٤٦  
وتاريخ ١٤٠٥/٧/٤هـ لتصبح بالنص التالي :

"مع مراعاة نصوص نظام الشركة ، يعين مجلس الادارة من بين أعضائه رئيساً  
وعضواً منتدباً ، ويجوز أن يجمع عضو واحد بين مركز رئيس المجلس ومركز العضو  
المنتدب ، ويبين نظام الشركة اختصاصات رئيس المجلس والعضو المنتدب والمكافأة  
الخاصة التي يحصل عليها كل منهما ، بالإضافة الى المكافأة المقررة لأعضاء المجلس ،  
وإذا خلا نظام الشركة من أحكام في هذا الشأن تولى مجلس الادارة توزيع  
الاختصاصات وتحديد المكافأة الخاصة.

ويعين مجلس الادارة سكرتيراً يختاره من بين أعضائه ، أو من غيرهم ، ويحدد  
اختصاصاته ومكافأته ، إذا لم يتضمن نظام الشركة أحكاماً في هذا الخصوص.

ولاتزيد مدة رئيس المجلس والعضو المنتدب والسكرتير عضو مجلس الادارة على  
مدة عضوية كل منهم في المجلس ، ويجوز إعادة تعيينهم ما لم ينص نظام الشركة على  
غير ذلك ، وللمجلس في كل وقت أن يعزلهم جميعهم أو بعضهم ، دون اخلال  
بحقوقهم في التعويض اذا وقع العزل لغير مبرر مقبول أو في وقت غير لائق".

وقد اعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا.

رئيس مجلس الوزراء

